المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/402

الأحد 05 حزيران 2022، Sunday 05 June

M E A K Weekly Economic Report No. 388

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 401/ 2022 التخصصي

ملامح الاقتصاد الجزائري

الأحد 11 ايلول، 11 September 2022

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 401 الأحد 11 ايلول، 2022 لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:	MEAK Weekly Economic Report No. 401 Sunday 11 September 2022 full report، click on the link:
التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 401/ 2022 التخصصي

ملامح الاقتصاد الجزائري

الأحد 11 ايلول، 11 September 2022

Contents

1 - المرصد الاقتصادي للجزائر (ربيع 2021): تسريع الإصلاحات لحماية الاقتصاد الجزائري..... 5
2 - عام 2021 شهد بدايات إصلاح الاقتصاد الجزائري وتقليص تبعيته لعائدات النفط والغاز 7
3 - الجزائر تعلن تفاصيل نموذجها الجديد للنمو الاقتصادي 102030
4 - الاقتصاد الجزائري تحت وطأة ستة أشهر من الاضطرابات .. 13
5 - بلومبيرغ: الاقتصاد الجزائري بين تحديات "كورونا" وانهيار أسعار النفط..... 19
6 - بسبب الكورونا وأسعار النفط.. الجزائر حافة كارثة اقتصادية 23
7 - هذه تبعات الأزمة الأوكرانية على الاقتصاد الجزائري..... 26
8 - الجزائر تجني ثمار ارتفاع أسعار الطاقة..... 29
9 - مقارنة بين الجزائر والمغرب 31
10 - لهذه الأسباب ستتجاوز الجزائر أزمة القمح العالمية..... 32
11 - مشروع أنبوب الغاز الجزائري النيجيري التجسيد الفعلي.... 34
12 - الجزائر الأولى إفريقيًا في حجم الإنفاق العسكري 37
13 - قرارات الرئيس تبون ستجعل 2022 سنة اقتصادية بامتياز . 38
14 - الاقتصاد الجزائري 2008/2007... أولويات هيكلية ملحة.. 41
15 - حميد الجزائري..... 44

16 - موضوع المداخلة: تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر 46
17 - آفاق الاقتصاد الجزائري 65
18 - الاقتصاد الجزائري بعد 46 سنة من الاستقلال 67
19 - تحذير جزائري لإسبانيا بشأن عقد الغاز بين البلدين 74
20 - الاقتصاد الجزائري.. مؤشرات "إيجابية" لإنهاء التبعية لمداخيل المحروقات..... 76

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 401/ 2022 التخصصي

ملامح الاقتصاد الجزائري

(ربما كانت بعض المواد قديمة لكنها مفيدة)

الأحد 11 ايلول، 11 September 2022

1 - المرصد الاقتصادي للجزائر (ربيع 2021): تسريع الإصلاحات لحماية الاقتصاد الجزائري

كان للصدمة المزدوجة التي أحدثتها التدخلات الصارمة غير الدوائية لاحتواء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) خلال عام 2020 والانخفاض الحاد في عائدات المنتجات الهيدروكربونية أثرهما في زيادة الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر. وفي حين أظهر الاقتصاد الجزائري بوادر تعافيه خلال النصف الثاني من عام 2020، إلا إن الشركات والعمال تضرروا بشدة من جراء الركود الاقتصادي. وأدى الانخفاض المؤقت في أسعار النفط العالمية إلى زيادة تدهور رصيد المالية العامة والسيولة المصرفية وأرصدة المعاملات الخارجية، على الرغم من الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري.

تشير التوقعات الاقتصادية للجزائر إلى تحقيق تعافٍ يتسم بالهشاشة خلال عام 2021، وتعتمد استدامته بشكل مفصلي على تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز النمو في القطاع الخاص، فضلاً عن

استعادة التوازنات في الاقتصاد الكلي. من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.7% في 2021 و2.5% في 2022، ليصل إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا. وبينما يُتوقع للاقتصاد الجزائري الاستفادة من انتعاش إنتاج الغاز في 2021، فمن المتوقع أيضاً أن يتسم الانتعاش في القطاعات غير النفطية بالتباطؤ والتدرج. وفي الوقت نفسه، ستظل متطلبات المالية العامة والتمويل الخارجي كبيرة، ومن المتوقع أن تبلغ 18% و10% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، مما يستلزم العودة إلى التمويل عن طريق البنك المركزي لتمويل العجز في المالية العامة ومواصلة سياسات ضغط الواردات إلى الحد الأدنى، مع توقع المزيد من الانخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري.

من الضروري إيلاء اهتمام خاص للأسر الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية أثناء مرحلة التعافي من الأزمة بعد أن تضررت على نحو غير متناسب من التداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا. لقد أوضحت الأثار المترتبة على جائحة فيروس كورونا خلال السنة الماضية أن هناك ضرورة ملحة لإصلاح نظام الرعاية الصحية في الجزائر ليكون نظاماً عادلاً ومنصفاً للجميع.

https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-monitor-spring-2021-accelerating-reforms-to-protect-the-algerian-economy

2 - عام 2021 شهد بدايات إصلاح الاقتصاد الجزائري وتقليص تبعيته لعائدات النفط والغاز

- 27ديسمبر - 2021

الجزائر – الأناضول: شهد العام الذي يوشك على الانتهاء طفرة في صادرات الجزائر غير النفطية التي حققت رقما تاريخيا ببلوغ 4 مليارات دولار خلال 10 أشهر، بحسب ما صرح به رئيس الوزراء أيمن بن عبد الرحمن، مطلع نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

وعلى مدار عقود عانى اقتصاد الجزائر تبعية مفرطة لإيرادات النفط والغاز التي تمثل نحو 93 في المئة من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي، وفق بيانات رسمية.

وحسب وزارة التجارة، فإن أبرز المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات كانت الحديد والصلب، والإسمنت، والأسمدة والمخصبات الزراعية، ومنتجات زراعية (خضر وفواكه) ومواد غذائية.

ومنتصف ديسمبر/ كانون الأول الجاري، صرح رئيس الوزراء، وزير المالية أيمن بن عبد الرحمن، أن بلاده حققت فائضا في الميزان التجاري بلغ 1.04 مليار دولار في نهاية الشهر الماضي.

وبحسب أرقام البنك المركزي، حققت الجزائر آخر فائض في الميزان التجاري عام 2014، بقيمة 0.59 مليار دولار فقط، بعد انهيار أسعار النفط، مقابل 9.73 مليار دولار في 2013، واعتبر ذلك أضعف فائض تجاري منذ 1998.

ولفت بن عبد الرحمن إلى أن فائض التجارة الخارجية تحقق أيضا بفعل التحكم في الواردات وترشيد النفقات.

وسبق للرئيس تبون أن تعهد عقب انتخابه بإطلاق خطة إنعاش اقتصادي، والوصول بقيمة الصادرات غير نفطية إلى ما بين 4.5 إلى 5 مليارات دولار في 2021.

وسجلت الجزائر في عام 2020 عجزاً في الميزان التجاري (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات) قدره 10.6 مليار دولار ، وفي 2019 بلغ العجز التجاري 6.11 مليار دولار.

في هذا السياق، يرى أستاذ الاقتصاد في جامعة الجزائر أحمد سواهلية أن ولاية الرئيس تبون تعتبر اقتصادية بامتياز، نظراً للظرف الذي تولى فيه الحكم، وتأثر الاقتصاد بالتبعية المفرطة لإيرادات المحروقات (نفط وغاز)، إضافة لتداعيات جائحة كورونا.

وفي رأيه فإن الإصلاحات الاقتصادية التي تحظى بالأولوية هي التشريعات والتنظيمات التي يجب تبسيطها. ويقول أنه تم الشروع في ذلك من خلال إلغاء قاعدة 49/51 للشراكة مع الأجانب، مباشرة بعد تولي الرئيس تبون مقاليد الحكم. وشدد سواهلية على أن إصلاحات تبون تهدف إلى تجنب إدارة الاقتصاد بالقرارات الإدارية، وإعادة الثقة للمسيرين العموميين (مدراء المؤسسات الحكومية)، ورجال المال والأعمال.

وأضاف أن "قانون الاستثمار لم يفرج عنه بعد، والتشريعات والتنظيمات غير مستقرة، ويجب أن تستقر لجلب الاستثمارات الأجنبية".

في رأيه فإن المصارف، وخصوصاً الحكومية، وسلطة الضرائب يجب أن تكون أهم ورشات الإصلاحات.

وعلق بالقول "البنوك وخصوصا العمومية بقيت مجرد دكاكين لإيداع وسحب الأموال، وتفتقر لهندسة وصناعة مالية وقروض استثمارية.. كما أنها لم تستطع استقطاب الكتل المالية المتداولة في السوق الموازية".

وأضاف "حتى قطاع الضرائب، ورغم ورشات الإصلاح، التي فتحت إلا أنها ما زالت تسير وفق إدارة ثقيلة".

وأشاد سواهلية بقرار الرئيس تبون مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي أنهك الاقتصاد الجزائري في ظل عدم وجود تنافسية، وغياب مبدأ "رابح-رابح".

كما أشاد بمساعيه للترويج لتسويق المنتجات المحلية في الدول الافريقية.

وأضاف أن السلطات بدأت في العمل على هذا الملف، خصوصا بعد توقيع الجزائر على قرار الانضمام إلى منطقة التبادل الحر للقارة الافريقية.

وقال أيضاً "القطاع الزراعي ما زال متخلفا، ولا يساهم بالشكل المأمول في التصدير، في ظل نقص صناعات تحويلية مرافقة له". وتابع بالقول أن القطاع الزراعي يمكن أن يسهم في زيادة الصادرات خارج المحروقات، والتي حققت رقما لافتا هذا العام، لكنه يبقى بعيدا عن القدرات الحقيقية التي يمكن أن تصل إلى 40 مليار دولار.

https://www.alquds.co.uk/%D8%B9%D8%A7%D9%85-2021-%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6/

3 - الجزائر تعلن رسميا تفاصيل نموذجها الجديد للنمو الاقتصادي حتى 2030

12 April 2017 ، 12 April 2017

الجزائر تعلن رسميا تفاصيل نموذجها الجديد للنمو الاقتصادي حتى 2030

كشفت الجزائر، العضو في منظمة «أوبك»، عن نموذجها الجديد للنمو الاقتصادي حتى 2030، والذي يركز على إصلاح النظام الضريبي لتحقيق مزيد من الإيرادات، وتقليص الاعتماد على صادرات الطاقة، في ظل هبوط أسعار النفط الخام التي عصفت باقتصاد البلاد على مدار عامين ونصف.

والنموذج الجديد، الذي نُشر على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الجزائرية ليل الإثنين/الثلاثاء هو جزء من تحركات طال انتظارها لتنويع اقتصاد البلاد، وخفض اعتماده على صادرات النفط والغاز، التي تشكل في الوقت الراهن نحو 95% من إيرادات الصادرات و60% من الميزانية الحكومية.

ومنذ أكثر من عامين ونصف العام، تعيش الجزائر أزمة اقتصادية جراء تراجع أسعار النفط التي فقدت نحو 60% من قيمتها منذ يونيو/حزيران 2014.

وتقول السلطات الجزائرية إن البلاد فقدت أكثر من نصف مداخليها من النقد الأجنبي، حيث هوت نزولا من 60 مليار دولار في 2014 إلى 27.5 مليار دولار نهاية 2016، وفق أرقام رسمية.

وفي نموذجها الجديد للنمو الاقتصادي، الذي جرى الإعلان عنه رسميا أمس بعد إقراره العام الماضي، خطَّت الحكومة الجزائرية 3 مراحل لبلوغ الأهداف: الأولى تمتد بين 206-2019 (مرحلة الإقلاع) وتركز على تطوير القيمة المضافة لمختلف القطاعات صعوداً نحو الأهداف التي تم وضعها لكل قطاع.

أما المرحلة الثانية فهي المرحلة الانتقالية في الفترة ما بين 2020-2025، وتتمكن البلاد خلالها من تجسيد إمكانية اللحاق بركب الاقتصاد العالمي. بينما تمتد المرحلة الثالثة من 2026 إلى 2030، ويتمكن الاقتصاد الجزائري في نهايتها من التدارك واستغلال الإمكانيات المتاحة، وستتجه مختلف القطاعات الاقتصادية نحو قيمتها التوازنية.

وختم النموذج الجديد بتقديم جملة من التوصيات أهمها: ضرورة تحفيز المؤسسات الجزائرية وإزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار خارج قطاع المحروقات، وإصلاح المنظومة المصرفية وتطوير سوق الأوراق المالية (البورصة) وعمليات الاقتراض الداخلية (سندات الخزانة)، وضمان أمن وتنوع مصادر الطاقة.

ونصت الوثيقة في الشق المتعلق بالموازنة العامة للبلاد على ضرورة بلوغ أهدافها بحلول 2019، من خلال تحسين عائدات الجباية العادية حتى يتسنى للحكومة الاعتماد عليها لتغطية مجمل نفقات التسيير في البلاد. ومن الأهداف المرجوة بحلول 2019، تقليص عجز الموازنة العامة للبلاد، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالية الداخلية.

وحدد النموذج جملة من الأهداف التي يتوجب بلوغها في آفاق 2030، من أجل ضمان تنوع وتحول الاقتصاد الجزائري، وتحرره من التبعية المفرطة للمحروقات.

أوضحت الوثيقة أنه في الفترة ما بين 2020 و2030، يجب المضي في مسار مستدام للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في حدود 6.5% سنويا، يضاف له زيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي وجب مضاعفته بـ2.3 مرة.

وحدد النموذج وجوب انتقال نسبة إسهام الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام من 5 إلى 10% بحلول 2030، يرافقها تحديث للقطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد والتوجه نحو التصدير.

وعرجت الوثيقة على ملف الطاقة، وأكدت على وجب تقليص نسبة نمو استهلاك البلاد السنوي من الطاقة إلى النصف من زيادة سنوية قدرها 6% حالياً إلى 3% بحلول 2030، تكون مصحوبة بتنويع الصادرات الجزائرية من اجل دعم النمو الاقتصادي المتسارع.

وتضمن النموذج الجديد للنمو، جملة من مقترحات الإصلاحات تتعلق أساساً بسياسة الموازنة العامة (كيفية تحديد سعر البرميل المعتمد في إعداد الموازنة وزيادة نسبة الجباية العادية.)

أما الإصلاحات المقترحة للإطار المؤسساتي (مناخ الأعمال)، فقد تضمنت تسريع الإصلاحات المالية، وتحويل المخصصات المالية للاقتصاد المنتج، واعتماد مخطط استثمار متعدد السنوات، والإسراع في تشريع قانون عضوي لقوانين الموازنة العامة للبلاد.

وأخيرا نصت وثيقة الحكومة الجزائرية على ضرورة مباشرة إصلاحات جبائيه، وتخليصها من العوائق الإدارية، وتحسين عمليات تحصيل الضرائب على اختلافها، ومواصلة ترشيد الإنفاق العام.

https://almanar.com.lb/1852178

4 - الاقتصاد الجزائري يئن تحت وطأة ستة أشهر من الاضطرابات

كتبت بواسطة يوسف ضمره أغسطس 28، 2019

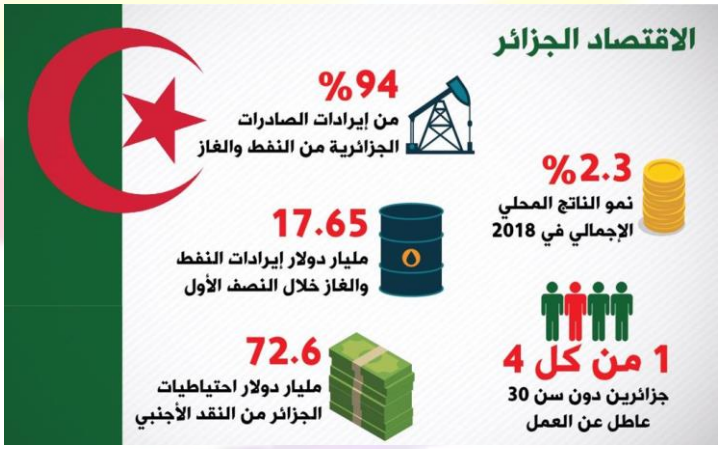

يوسف محمد ضمره موقع اخبار اقتصاد وأعمال عربي

الجزائر – من الناحية الظاهرية، يبدو أن الاقتصاد الجزائري الذي تهيمن عليه الدولة خرج سالما من الاضطرابات التي شهدتها البلاد على مدار ستة أشهر، إذ تنطلق الطائرات بالعاملين في القطاع العام لقضاء إجازاتهم في الخارج رغم أن المحتجين الذي أطاحوا بالرئيس المخضرم في أبريل نيسان ما زالوا يستهدفون حلفاءه. غير أن سير العمل والترفيه كما جرت العادة لجيش العاملين في الدولة

يخفي مشكلة اقتصادية متنامية وراء التوتر القائم بين النخب في المؤسسات السياسية والعمالية والعسكرية وقطاع الأعمال من جهة ومن عقدوا العزم على إبعادهم عن الصورة.

وما زالت موارد البلاد من النفط والغاز تتدفق، غير أن ألوف الوظائف أصبحت عرضة للخطر كما أن النمو بدأ يتعثر في الاقتصاد الجزائري حيث توضح البيانات الرسمية أن واحدا من كل أربعة مواطنين دون سن الثلاثين عاطل عن العمل. وتشكل هذه الفئة العمرية 70 % من سكان البلاد.

في أعقاب استقالة عبد العزيز بوتفليقة في أبريل نيسان جرى تعيين رئيس مؤقت تحت إشراف الجيش وبدأت تحقيقات الفساد مع بعض من كانوا يحيطون بالزعيم السابق.

كان حبس أباطرة الأعمال المقربين من بوتفليقة مطلبا رئيسيا من مطالب المحتجين. لكن بينما تسير التحقيقات في مسارها البطيء، يكاد الشلل يصيب خمس شركات كبرى في قطاعات من السكر إلى السيارات إذ يواجه أصحابها صعوبات في توقيع شيكات الأجور أو طلب استيراد المواد الخام وذلك لأن حساباتهم المصرفية مجمدة.

قال مالك، أحد 15 ألف موظف يعملون لدى رجل الأعمال المعتقل علي حداد، إنه فُصل مؤخرا من عمله كصحفي لدى تلفزيون دزاير. وقال مالك طالبا عدم نشر بقية اسمه خوفا من التداعيات "قال لي المديرون إنه لم تعد هناك أي أموال أخرى متاحة."

ينفي حداد ارتكاب أي مخالفات وتقول الحكومة المؤقتة إنها ستبحث عن وسيلة لصون الوظائف غير أن مئات من العاملين لدى حداد انضموا

لصفوف عشرات الآلاف من المتظاهرين الذين يتجمعون كل أسبوع في العاصمة الجزائر بعد أن انقضت ثلاثة أشهر دون صرف الأجور. وتأجل إجراء انتخابات لاختيار خليفة لبوتفليقة إلى أجل غير مسمى رغم الحوار بين أحزاب المعارضة والحكومة غير الحزبية الذي يديره قائد الجيش الفريق أحمد قايد صالح.

وللحد من مزيد من الاحتجاجات، أحجمت الحكومة المؤقتة عن إصلاحات مزمعة بدأ تنفيذها قرب نهاية حكم بوتفليقة الذي استمر 20 عاما من أجل إنهاء العمل تدريجيا بالدعم الحكومي وفتح الاقتصاد أمام الاستثمار وخلق مزيد من الوظائف خارج المؤسسات العامة المترهلة.

وتجمد العمل على قانون جديد للطاقة يهدف لتقليل البيروقراطية وبدأ القلق يتنامي داخل شركة سوناطراك الوطنية الضخمة للطاقة والتي تأمل في زيادة الإنتاج بالتعاون مع شركات النفط العالمية الكبرى.

وقال مصدر في سوناطراك "الإنتاج مستمر في سوناطراك لكن كل ما عداه مجمد تماما بما في ذلك المحادثات مع إكسون وشيفرون". وطلب المصدر عدم نشر اسمه لحساسية الوضع السياسي. وامتنعت إكسون عن التعقيب ولم يتسن حتى الآن الاتصال بشركة شيفرون.

ولأي صفقة مع شركة أجنبية حساسية خاصة في الجزائر ويتعين أن تحصل على دعم رئيس دائم لا رئيس مؤقت. وقال المصدر إنه ليس من الواضح متى قد تستأنف المحادثات.

وأضاف "الرؤية غائبة في الأجل القريب لأن العوامل السياسية لا الاقتصادية هي التي تتصدر جدول الأعمال في الوقت الحالي". ولم يتسن الاتصال بالمتحدث باسم الشركة للتعليق.

الجزائر من كبار موردي الغاز وهي شريك أمني لأوروبا في منطقة متقلبة تشهد زيادة في نشاط المتطرفين الإسلاميين في غرب أفريقيا كما أن في ليبيا الواقعة شرقي الجزائر حكومتين متنافستين تتقاتلان على السيطرة على البلاد.

ولم تصدر الحكومة أي توقعات للنمو هذا العام لكن عبد الرحمان عية أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر قال إن الاضطرابات ستقتطع نقطة مئوية كاملة من نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا العام الذي بلغ 2.3 % في 2018 وربما يسوء الحال كثيرا عن ذلك.

وأضاف "ليس بوسع أحد الآن أن يتصور ضخامة المشكلة الاقتصادية."

جاء سقوط بوتفليقة في وقت بدأت فيه السلطات محاولة إقناع المواطنين بأن دولة الرفاه، التي توفر لمواطنيها وظائف غير منتجة بالدولة وتضمن رخص المسكن والوقود والغذاء والدواء والرعاية الصحية المجانية، لم تعد قابلة للاستمرار.

ويدر النفط والغاز 94 % من إيرادات التصدير و60 % من ميزانية الدولة لكن إيرادات القطاع انخفضت بنسبة 6.3 % إلى 17.65 مليار دولار في الفترة من يناير كانون الثاني إلى يونيو حزيران إذ عمل استهلاك الطاقة المتزايد على تناقص الصادرات.

وتوفر الواردات السنوية، التي يبلغ متوسط قيمتها 50 مليار دولار، أغلب احتياجات الجزائر وذلك من آثار التردد في السماح بالاستثمار الأجنبي بسبب حرب الاستقلال عن فرنسا التي استمرت من 1954 إلى 1962 وبسبب العلاقات القوية التي كانت تربط الجزائر في فترة من الفترات بالاتحاد السوفيتي.

وأوضحت البيانات الجمركية أن العجز التجاري ارتفع بنسبة 12 % في النصف الأول من العام الجاري.

وكتب عبد الحق لعميري المستشار الاقتصادي السابق للحكومة يقول في صحيفة الوطن "كل شيء يشير فيما يبدو أن البلاد تشهد فترة طويلة من الغموض الاقتصادي.. الحكومة لا تملك الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية".

وقال الخبير الاقتصادي هواري تغرسي عضو لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني إن المستثمرين متخوفون وإن القدرات الإنتاجية المحلية خارج قطاع الطاقة انخفضت بنسبة 50.%

وأضاف "إذا استمرت الأزمة فلن نشهد فقط انخفاضا في النمو بل إن الاقتصاد سيواجه كارثة."

وقاوم الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح دعوات للاستقالة أطلقها المحتجون الذين يرون فيه رمزا من رموز النظام القديم. وهو يقول إن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو إجراء الانتخابات "بأسرع ما يمكن."

سيارات

تعهدت الجزائر بتطوير صناعة السيارات لكنها قلصت حصص مكونات السيارات المستوردة لخطوط تجميع السيارات الخاصة وذلك بعد أن ارتفعت فاتورتها بمقدار الخمس إلى 1.234 مليار دولار في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري.

ويحصل المستوردون على العملة الأجنبية اللازمة لتمويل نشاطهم من بنوك الدولة.

وانخفضت احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي بمقدار 7.28 مليار دولار في الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية لتصل إلى 72.6 مليار دولار.

وكانت الاحتياطيات بلغت 178 مليار دولار في 2014 عندما بلغت أسعار النفط الخام 100 دولار للبرميل.

وقالت وزيرة الصناعة جميلة تمازيرت للصحفيين إن تخفيض الحصص مجرد إجراء مؤقت لتعديل ميزان المدفوعات وتصحيح الحوافز الموجهة لقطاع السيارات.

وتعمل أربع شركات خاصة في مجال تجميع السيارات الآن على خفض الإنتاج وذلك رغم الطلب المتنامي من سكان البلاد البالغ عددهم 43 مليون نسمة وهو ما قد يرفع أسعار السيارات المستعملة.

وعلقت شركة سوفاك العائلية التي تدير مصنعا لتجميع السيارات مع فولكسفاجن الألمانية الطلبات في العام الجاري. ويجري التحقيق مع مراد عولمي رئيس سوفاك في إطار تحقيقات الفساد لكنه ينفي ارتكاب أي مخالفات.

وقالت وسائل إعلام رسمية إن شركة طحكوت منحت حوالي 800 عامل في خط تجميع سيارات هيونداي إجازات إجبارية في يوليو تموز بسبب نقص المواد الخام. – (رويترز)

https://yousefdamra.com/2019/08/28/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%A6%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D9%88%D8%B7%D8%A3%D8%A9-%D8%B3%D8%AA%D8%A9-%D8%A3%D8%B4%D9%87/

5 - بلومبيرغ: الاقتصاد الجزائري بين تحديات "كورونا" وانهيار أسعار النفط

- 22أبريل - 2020

رائد صالحة، واشنطن-"القدس العربي":

حذر تقرير لوكالة "بلومبيرغ" من أن الاقتصاد الجزائري، الذي يعتبر واحداً من من أكثر الاقتصادات المعزولة في العالم العربي، قد بدأ في الاستسلام بسرعة لوباء فيروس كورونا والانهيار غير المسبوق في أسعار النفط.

وقالت "بلومبيرغ" إن الجزائر، التي هزتها بالفعل سنة من الاحتجاجات المناهضة للحكومة بعد استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، تواجه واحداً من أعنف التحديات الاقتصادية، وأشارت إلى أن الاقتصاد المقدر حجمه بـ 173 مليار دولار، ورغم أنه غير مثقل بعبء الديون الخارجية إلا أنه سيجد صعوبة في الإفلات من موجات الصدمة العالمية.

النظام الجزائري يواجه لحظة حساب أكثر خطورة مما كانت عليه قبل عام، بسبب وجود ثلاث أزمات، اقتصادية وسياسية وصحية

ولا يمكن لعضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أن يتطلع إلى إيرادات من الطاقة للخروج من الأزمة في أي وقت قريب، ووفقا لما ذكره التقرير، فإن الجزائر التي اعتمدت في السابق على أرباح غير

متوقعة للمساعدة في الرد على المعارضة، تحتاج الآن إلى سعر نفط يزيد عن 157 دولاراً للبرميل من أجل تحقيق التوازن في الميزانية.

وقد تم تداول خام برنت القياسي العالمي تحت سعر 20 دولاراً، وانخفضت العقود الآجلة للنفط في نيويورك إلى ما دون الصفر يوم الاثنين الماضي للمرة الأولى على الإطلاق.

وأشار التقرير إلى أن الجزائر ، التي يقطنها نحو 44 مليون نسمة، وصل فيها عبد المجيد تبون للرئاسة بعد تصويت قليل الحضور في ديسمبر الماضي، وكان الرئيس الجزائري يحذر من الأوقات الصعبة حتى قبل أن ينتشر الوباء العالمي، الذي أدى إلى إصابة 2629 ووفاة 375 من الجزائريين، وهو أعلى عدد من الوفيات في العالم العربي.

ووحاولت الحكومة الجزائرية التخفيف من التداعيات الاقتصادية للوباء، حيث قامت بتقديم مدفوعات نقدية للأسر المحتاجة وتأجيل سداد الائتمان ورسوم الضرائب على الشركات.

ووفقا لصندوق النقد الدولي، فإن الجزائر تسير في اتجاه تشغيل ميزانية، نسبة العجز فيها 12 في المئة، مع عجز في الحساب الجاري أسوأ من عجز لبنان، وقد تنخفض الاحتياطيات النقدية إلى أقل من 13 مليار دولار في العام المقبل، وهو انخفاض بنسبة 90 في المئة منذ عام 2017.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنسبة 5.2 في المئة في عام 2020، مما يرفع نسبة البطالة إلى أكثر من 15 في المئة وسط جدل حول الأرقام الحكومية للبطالة.

وأشارت "بلومبيرغ" إلى أن التوقعات تسلط الضوء على إلحاح حكام الجزائر وضباط الجيش على تهدئة حركة المعارضة الشعبية، التي تطالب بتغيرات شاملة.

واستنتج التقرير أن النظام الجزائري يواجه لحظة حساب أكثر خطورة مما كانت عليه قبل عام، بسبب وجود ثلاث أزمات، اقتصادية وسياسية وصحية، ومن المحتمل أن تتلاقى في وقت لا يزال فيه السكان في حالة تعبئة ضد الحكومة كما أن الثقة في الدولة منخفضة، وقال ريكاردو فابياني، مدير مشروع شمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية إن "نظام المحسوبية الذي يشتري الدعم لم يكن أبداً بهذا الضعف".

وفي مقابل هذا التقرير لـ"بلومبريغ" قال الوزير المستشار للاتصال الناطق الرسمي لرئاسة الجمهورية محند أوسعيد بلعيد ، أمس، إن الجزائر ما تزال "متحكمة" في الأزمة الناتجة عن الهبوط الحاد لأسعار النفط في ظل تفشي وباء كوفيد-19.

وأضاف بلعيد خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر الرئاسة أن "الاجراءات الضرورة لمواجهة هبوط أسعار النفط كانت قد اتخذت خلال مجلس الوزراء الذي ترأسه الرئيس عبد المجيد تبون قبل نحو شهرين، مستطردا :"كنا نتوقع هذه الأزمة، واحتطنا لها".

وواصل قائلا: " الحمد لله مازلنا متحكمين في هذه الازمة، نتمنى أن تنفرج الأمور ان شاء الله في الأسواق الدولية، وأن يعود النفط إلى سعره، الذي يريح الجميع سواء المستهلكين او المنتجين".

في مقابل هذا التقرير لـ"بلومبرغ" أكد المتحدث باسم الرئاسة الجزائرية: متحكمون في في الأزمة

وذكر بأنه من ضمن التدابير التي اتخذت في مجلس الوزراء، قرار خفض الواردات بـ30 بالمائة على أمل تقليص فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار، و كذا خفض قيمة الأموال المخصصة للدراسات والخدمات من مكاتب الدراسات الأجنبية، مما سيوفر للجزائر حوالي 7 مليارات دولار سنويا، وكذا تأجيل المشاريع المسجلة أو التي هي قيد التسجيل، ما عدا تلك التي تعد حيوية بالنسبة للمناطق المعزولة والمهمشة، وكذلك المشروع المتعلق بدراسة مستشفى مكافحة السرطان في الجلفة.

وكان الرئيس تبون خلال تدخله أمام مجلس الوزراء أمس الأول تساءل قائلا": إلى متى ومصيرنا مرهون بتقلبات الأسواق العالمية للبترول"، قبل أن يشدد على أن الوقت قد حان للتركيز بكل عزم وجدية على الصناعة البتروكيمياوية، وتطوير قطاعات الصناعة والفلاحة، واستغلال الثروة البشرية التي تتخرج سنويا من جامعاتنا لتمكين الشباب من العمل بعبقريته المعهودة، كما اعتبر أنه "من الضروري التوجه فورا دون اي تأخر إلى الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة قصد التصدير، لتحصين استقلالنا الاقتصادي من عالم المفاجآت الذي تمثله سوق البترول، وطلب بأن تتوسع مؤسسة سوناطراك في خططها للاستثمار في المشاريع البترولية في الخارج، لتحسين مداخيل الدولة".

وكانت الجزائر قد اعتمدت في إعداد موازنتها على سعر مرجعي يقدربـ 60 دولاراً للبرميل، غير أن الخام الجزائري تهاوى إلى ما تحت العشرين دولار للبرميل الواحد، الأمر الذي يجعل التوازن المالي للبلاد في خطر، لأن الجزائر تعتمد بنسبة 90 بالمائة من ميزانيتها على مبيعاتها من البترول والغاز، كما أن التقلبات التي عرفتها أسواق النفط منذ 2015

أدت إلى تآكل صندوق ضبط الموارد تدريجيا حتى تم استهلاك كل الأموال الموجودة فيه، قبل أن تشرع الجزائر في اللجوء إلى احتياطي النقد الأجنبي الذي تآكل تدريجيا ليصل إلى 62 مليار دولار نهاية 2019، بعد أن كان فيه ما يقارب 200 مليار دولار.

https://www.alquds.co.uk/%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%BA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B3%D9%84/

6 - بسبب الكورونا وأسعار النفط.. الجزائر على حافة كارثة اقتصادية

الحرة / ترجمات – دبي 16يونيو 2021

تراجع في معدل نمو الاقتصاد الجزائري بمعدل 6%

أثرت جائحة فيروس كورونا على الجزائريين بشدة، مما أدى إلى تفاقم مشاكل الاقتصاد الذي تهيمن عليه الدولة ويعاني بالفعل من سنوات من انخفاض أسعار النفط والقيود على الاستثمار المحلي والأجنبي، وفقا لصحيفة" فايننشال تايمز."

قبل الوباء، كان ما يقرب من ثلث الشباب الجزائري عاطلين عن العمل وكان الكثيرون يأملون في التغيير بعد الاحتجاجات الضخمة التي أدت إلى استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عام 2019.

لكن في ظل الاقتصاد غير المتنوع، الذي يعتمد فقط على صادرات النفط والغاز واستنزاف احتياطيات العملات الأجنبية، قد تواجه الجزائر قريبًا كارثة اقتصادية، كما يحذر محللون.

وقال مدير شمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية، ريكاردو فابياني: "الاتجاه الاقتصادي سلبي للغاية. هناك أزمة سيولة في البنوك والشركات المحلية. في قطاع البناء، وهو أكبر قطاع بعد النفط، كان هناك عدد قياسي من حالات الإفلاس. يمكن أن تتجه البلاد نحو كارثة اقتصادية ذات تكلفة اجتماعية باهظة."

بحسب صندوق النقد الدولي، تراجع الاقتصاد الجزائري بنسبة 6 في المائة العام الماضي، لكنه يتوقع نموًا بنسبة 2.9 في المائة في عام 2021 على خلفية ارتفاع أسعار النفط. كما يتوقع عجزا في الميزانية بنسبة 18.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 .

ولمعادلة ميزانيتها، قال البنك إن الجزائر بحاجة إلى سعر نفط يبلغ 169.6 دولارًا للبرميل، أي أكثر من ضعف السعر الحالي البالغ 72 دولارًا. ومع ذلك، يقول محللون إنه لا يوجد وضوح بشأن الكيفية التي يخطط بها النظام لاستباق كارثة اقتصادية محتملة.

وقال مبروك عيب، المحاضر الجامعي ومحلل السياسة العامة في الجزائر، "يقول السياسيون إنهم يريدون فتح الاقتصاد والتنويع. يريدون الكثير من الأشياء. هذا ما يدعونه، لكننا في الواقع لا نعرف ما إذا كانت لديهم استراتيجية واضحة لكيفية تنفيذ ذلك."

حتى في الوقت الذي أدى فيه انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى الضغط على الموارد المالية الحكومية والحد من قدرتها على

تقديم المنح وخلق فرص العمل لسكانها الذين يغلب عليهم الشباب، فقد فشل صناع القرار العسكري في الجزائر، أو مقررو القرار كما يُعرفون، في تنويع الاقتصاد .

بدلاً من ذلك، كانت الحكومات المتعاقبة تحرق احتياطيات العملات الأجنبية، التي انخفضت من 200 مليار دولار في عام 2014 إلى 47 مليار دولار في عام 2020. وأشار فابياني إلى أنه نظرًا لعدم وجود ديون خارجية وارتفاع أسعار النفط لا يزال أمام النظام الجزائري عام أو اثنين لتجنب هذه الكارثة. وأضاف أنه قد يلجأ للاقتراض من الصين أو الخليج .

يذكر أن الرئيس عبد المجيد تبون، استبعد العام الماضي، طلب قرضا من صندوق النقد الدولي، مشيرا إلى أنه سيحد من قدرة البلاد على أن يكون لها سياسة خارجية مستقلة. وقال فابياني: "يبقى السؤال الكبير، ماذا ستفعل الحكومة الجديدة؟ هل سيأتون بأي أفكار جديدة؟"

بالفعل، أدى ارتفاع الأسعار إلى مطالبات متكررة لزيادة الرواتب وإضرابات من قبل قطاعات مختلفة من المجتمع. قد تضيق السلطات الخناق على المعارضة لكنها تدرك جيدًا أن الظروف المعيشية تزداد صعوبة بالنسبة للجزائريين الذين يعانون من التأثير المشترك لحالات الإغلاق وإغلاق الأعمال والتضخم.

https://www.alhurra.com/algeria/2021/06/16/%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

7 - هذه تبعات الأزمة الأوكرانية على الاقتصاد الجزائري

ميناء الجزائر، وسام كوداش 2 مارس 2022

تصاعدت المخاوف مؤخرا في الجزائر من إمكانية تأثر واردات البلاد الغذائية والأولية، بسب بروز بوادر أزمة اقتصادية أوروبية، نتيجة التوتر المتصاعد بين أوكرانيا وروسيا، أحد أكبر المصدرين العالميين لهذه المواد، واحتمال تسجيل شح في المواد الغذائية والأولية من جهة وبلوغها أسعارا قياسية من جهة أخرى.

وتعتبر أوروبا الشريك التجاري الأول للجزائر، خاصة في مجال النفط والأشغال العامة والخدمات وغيرها، ما يثير قلقا حول مستقبل الاقتصاد الأوروبي في ظل التوتر المتصاعد بين روسيا وأوكرانيا، وتعرض العديد من القطاعات إلى خسائر باهظة، ما سيؤثر على النمو سلبا في حال إطالة أمد التوتر، حيث توقع صندوق النقد الدولي أن النمو في أوروبا سيتباطأ إلى 2.5 بالمائة في 2023 مع ارتفاع التضخم والمديونية وكذا تذبذب في الطلب، والذي من شأنه أن يلقي بظلاله على الجزائر نظرا لما تمثله المنطقة كشريك مهم على جميع الأصعدة.

المواد الأولية والغذائية ستعرف ارتفاعا في الأسعار: ويرى الخبير الاقتصادي الجزائري ومدير مكتب "إيكونومي إيتود" بباريس، كمال بن دهقان، لموقع " العربي الجديد"، أن مؤشرات النمو والتضخم في القارة الأوروبية وعلى غرار باقي دول العالم، تنذر بحاضر صعب ومستقبل معقد، بالنظر إلى عدة أسباب منها المتعلقة بالجائحة الصحية التي شلت

العديد من الاقتصاديات في أوروبا، خاصة دول الجنوب كإسبانيا وإيطاليا، وهما دولتان مهمتان بالنسبة للجزائر وكذلك الأمر لفرنسا، فهذه الدول تشتري النفط والغاز الجزائريين لكنها وجهة لبعض الصادرات الجزائرية الأخرى منها الزراعية والإنتاجية. وأضاف الخبير أن تراجع النمو يقابله تراجع الطلب على الطاقة وهذا قد يؤثر على الصادرات الطاقوية الجزائرية، إلا أن التطورات الجيوسياسية خاصة في شمال القارة قد يجعل من الجزائر شريانا لإمداد القارة العجوز بالغاز الطبيعي، مشيرا أن التضخم سيؤثر بشكل عكسي على الواردات الجزائرية من أوروبا، خاصة السلع والخدمات التي ستعرف ارتفاعا، مستدلا بارتفاع الأسعار بما يفوق 7 بالمائة في إسبانيا و5 بالمائة في فرنسا في الأشهر الأخيرة، والأكيد أن ما يأتي إلى الجزائر من هاتين الدولتين الشريكتين الأساسيتين تجاريا لها، خاصة المواد الأولية والغذائية، ستعرف ارتفاعا في أسعارها.

تحويلات المهاجرين ستنخفض بسب التضخم: وانتقلت المخاوف من بوادر انكماش النمو في القارة الأوروبية لتحوم حول تحويلات المهاجرين الجزائريين التي شهدت تراجعاً منذ بداية "أزمة كورونا"، بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها المجتمعات الأوروبية.

وأبرز عضو الاتحاد العام للجزائريين في المهجر، بشير فطومي، أن تحويلات الجزائريين المهاجرين ستتقلص أكثر مستقبلا، وهذا بفعل مخلفات الجائحة وانكماش النمو في الدول الأوروبية على المغتربين، الذين تقلصت مداخيلهم، ومنهم حتى من فقد عمله، وبالتالي من البديهي أن يفضل المغترب الاحتفاظ بأمواله لمواجهة الظروف الطارئة على إرسالها إلى بلده. وكشف فطومي لـ "العربي الجديد" أن تحويلات مهاجري الجزائر

هوت سنة 2021 إلى 1.8 مليار دولار مقابل 2.4 سنة 2020، ومن المتوقع أن تواصل منحاها التنازلي هذه السنة في ظل وجود بوادر تواصل جمود نسب النمو في مستويات منخفضة يقابلها ارتفاع محتمل للتضخم سيلتهم كل مدخرات المهاجرين.

أبرز القطاعات الاقتصادية المتضررة، وتعتبر أبرز القطاعات الاقتصادية التي ستتضرر جراء التوتر المتصاعد بين روسيا وأوكرانيا، هي الاقتصاديات التي تعتمد على إمدادات الفولاذ، بالإضافة إلى صناعة الرقائق الإلكترونية في العالم، لاعتمادها على مواد أولية تستورد كميات كبيرة منها من روسيا، مثل غاز النيون والبلاديوم، وهي نفس الصناعة التي قال الغرب إنه سيحظر صادراتها إلى روسيا، للحد من قدرتها على التصنيع التكنولوجي وخصوصاً في المجال العسكري.

كما يشهد قطاع الغذاء تضررا أيضا، حيث تعد صادرات روسيا وأوكرانيا مجتمعتين 30 بالمائة من تصدير القمح في العالم، وقرابة 20 بالمائة من صادرات الذرة و80 بالمائة من صادرات زيت دوار الشمس. ويتنامى الخوف في العالم من إمكانية قدرة روسيا على خلق اختناقات وانقطاعات في إمدادات كثير من السلع، ما سيضاعف من مشاكل سلاسل التوريد العالمية وتعمق من أزمة التضخم في العالم، والذي بلغ معدلات مرتفعة قبل التوتر بين البلدين. @المصدر :العربي الجديد +الإخبارية

https://elikhbaria.dz/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA/

8 - الجزائر تجني ثمار ارتفاع أسعار الطاقة

سفيان سحنون 27 أبريل 2022

أسعار الطاقة عرفت ارتفاع كبير عقب الحرب الروسية الأوكرانية

أشار تقرير لصندوق النقد الدولي، إلى أن الجزائر تعد من بين أهم الدول المصدرة للنفط والغاز، التي استفادت خزينتها من الصعود القياسي في ارتفاع أسعار الطاقة ما دعم ميزانيتها لعام 2022، بسبب الحرب الأوكرانية التي فرضت آثارا ملموسة على تعافي اقتصادها. ورجح صندوق النقد الدولي في تقريره حول آفاق الاقتصاد الإقليمي لعدد أفريل الصادر الأربعاء، أن تصبح الحرب في أوكرانيا هي العامل الأساسي لتشكيل آفاق الاقتصاد الإقليمي، حيث تؤدي إلى تفاقم العوامل المعاكسة العالمية الناجمة عن عودة الاقتصادات المتقدمة إلى سياساتها النقدية العادية بأسرع من المتوقع.

وأوضح أن الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحيط بها درجة كبيرة من عدم اليقين تهيمن عليها مخاطر التطورات السلبية لعدد من القضايا، ومن بينها استطالة أمد الحرب في أوكرانيا وفرض المزيد من العقوبات على روسيا، وتشديد أوضاع المالية العالمية بدرجة أكبر من المتوقع، والتضخم المزمن الذي يتسبب في انفلات ركيزة التوقعات التضخمية.

وتوقع التقرير أن يصبح التعافي في المنطقة غير متوازن نظرا للتفاوت الملحوظ بين ارتفاع نمو الدول المصدرة للنفط أبرزها الجزائر

بنسبة 5.4% مقابل 4.4% للأسواق الصاعدة، والدول متوسطة الدخل و1.1% للدول منخفضة الدخل.

وأشار الصندوق إلى تراجع مرتقب لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 5% في عام 2022 (بتحسن قدره 0.9% مقارنة بتوقعات أكتوبر) مقابل 5.8% في عام 2020، فيما توقع تسجيل العالم العربي 5.4% في عام 2022 مقابل 6.1% في عام 2021، ونمو الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.4% في عام 2022 مقابل 2.7% في عام 2021. ورفع الصندوق توقعاته لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2021 إلى 5.8% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و5.6% في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، فيما ارتفعت معدلات التضخم في عام 2021 إلى 14.8% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقابل 9.2% في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

وباستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، كانت زيادة أسعار المواد الغذائية هي الدافع الرئيسي وراء ارتفاع معدلات التضخم (حيث ساهمت بحوالي 60 % من ارتفاع التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، وفيما يتعلق بالتطعيم ضد فيروس كوفيد-19، ذكر التقرير أن نصف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بينها الجزائر، قد فشلوا في تحقيق معدل التطعيم المستهدف 40% بنهاية عام 2021.

@المصدر: صندوق النقد الدولي

https://elikhbaria.dz/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1-%d8%aa%d8%ac%d9%86%d9%8a-%d8%ab%d9%85%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d8%b1%d8%aa%d9%81%d8%a7%d8%b9-%d8%a3%d8%b3%d8%b9%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a7%d9%82%d8%a9/

9 - مقارنة بين الجزائر والمغرب

الاخبارية 27 أبريل 2022

يقع العديد من الموالين لنظام المخزن في مغالطات وأكاذيب لإظهار تفوق المغرب على الجزائر في بعض المجالات، لكن لغة الأرقام تكشف زيف ادعاءاتهم وتظهر العكس تمامًا.

https://elikhbaria.dz/%d9%85%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%86%d8%a9-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8/

10 - لهذه الأسباب ستتجاوز الجزائر أزمة القمح العالمية

الإخبارية 27 أبريل 2022

الجزائر تتمتع بعلاقة جيدة مع روسيا، وهي مُصدِّر عالمي رئيسي للقمح

تتجه الجزائر نحو تجاوز أزمة القمح العالمية دون تسجيل أي أضرار، نظرا لتوفرها على احتياطي استراتيجي، وقرب موعد الحصاد، وذلك رغم استمرار الحرب الأوكرانية، وتوقف إمدادات القمح من أهم موردين عالميين، وموجة الجفاف التي ضربت البلد.

لم تنتظر السلطات الجزائرية طويلا للتحرك بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية، وما تبعها من تعطيل لأسواق بعض السلع الأساسية وعلى رأسها القمح، حيث أكد وزير الفلاحة محمد عبد الحفيظ هني، بعد أيام من انطلاق الحرب، بأن "الجزائر اتخذت كافة الإجراءات لضمان تغطية السوق الوطنية وتلبية احتياجات جميع المواطنين من الحبوب بشكل كامل"، مؤكدا بأن مخزون البلاد كافي حتى نهاية السنة.

كما أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون ، قد أكد خلال لقاءه الدوري الأخير مع الصحافة على أن الجزائر تملك حالياً مخزونات تكفي لمدة ثمانية شهور كما أنها على أبواب الحصاد في الجنوب خلال أسابيع وهو ما سيتم أيضاً في الشمال بعد شهرين. وأوضح في هذا السياق، الخبير الاقتصادي مراد أوشيشي بأنه وفي الوقت الحالي، لن تواجه الدولة مشكلة في تأمين الإمدادات، حيث تم توقيع عقود تسليم القمح منذ فترة، مضيفا

بأن الجزائر ستحصد الجزائر إنتاجها المحلي من القمح الأشهر المقبلة، ما يضيف بعض الحجم إلى المخزونات الحالية.

إلا أنه وبعد شهر ديسمبر سيتعين على الجزائر التفاوض على عقود استيراد جديدة للقمح، حسب الخبير، كاشفا بان وزارة الزراعة الأمريكية توقعت أن تزيد الجزائر من وارداتها من الحبوب في ظل انتظار انخفاض الإنتاج بـ30 بالمائة، نظرا للجفاف الذي ضرب المنطقة، قبل أن تسقط كميات كبيرة من الأمطار في الفترة الأخيرة.

وقال مراد أوشيشي إن الإنتاج المحلي لن يكون بنفس الجودة التي كانت عليه في السنوات الأخرى، مشيرا إلى أن الجزائر أنتجت 3.9 مليون طن من القمح خلال موسم 2021/2020، لكن كان من المتوقع أن ينخفض الإنتاج إلى ما بين 3.6 مليون و 2.5 مليون طن في 2022/2021.

وأضاف ذات المتحدث بأنه وفي ظل هذه الأزمة، فإن العلاقات الدبلوماسية الوثيقة بين الجزائر وروسيا ستكون مفيدة، في ظل الموقف الجزائري من الحرب، قائلا "الجزائر تتمتع بعلاقة جيدة مع روسيا، وهي مُصدِّر عالمي رئيسي ، وهذا قد يساعدنا في تأمين الكميات المطلوبة."

وأردف الخبير "إذا استمرت الأزمة لفترة أطول، فإن البلدان المنتجة للقمح ستصدر كميات أقل عندما تحاول تأمين إمداداتها الخاصة وستستمر الأزمة الحالية في رفع أسعار المواد الغذائية في الجزائر."

وتستهلك الجزائر ما يزيد قليلاً عن 11 مليون طن من الحبوب سنوياً، يتم استيراد أغلبها، فيما تعتمد في الاستيراد على موردين أوروبيين بخصوص القمح، على رأسهم فرنسا وألمانيا، إلا أن البلاد تشتري القمح

أيضًا من كندا، وبدأت في الاستيراد مرة أخرى من روسيا في عام 2021 بعد توقف دام خمس سنوات.

https://elikhbaria.dz/%d9%84%d9%87%d8%b0%d9%87-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d8%a8%d8%a7%d8%a8-%d8%b3%d8%aa%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d9%88%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1-%d8%a3%d8%b2%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%82/

11 - مشروع أنبوب الغاز الجزائري النيجيري نحو التجسيد الفعلي

وسام كوداش 26 أبريل 2022

أنبوب الغاز العابر للصحراء يمتد من نيجيريا إلى النيجر ثم الجزائر، لتصدير الغاز إلى السوق الأوروبية

يسير مشروع أنبوب الغاز الجزائري النيجيري بخطوات ثابتة نحو التجسيد الفعلي، في ظل التوافق الكبير بين البلدين حوله، ما ينفي وجود أي منافسة مغربية رغم البروباقاندا الكبيرة التي يسوقها نظام المخزن حول مشروع مماثل له مع نيجيريا.

وأوضح موقع الطاقة، نقلا عن مصادر من وزارة الطاقة والمناجم، أنّ ملف مشروع أنبوب الغاز النيجيري الجزائري، لا يزال مطروحًا على طاولة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق، وفي طور المباحثات بين الطرفين، بما يضمن تحقيق مصلحة جميع الأطراف، من خلال الأخذ بعين الاعتبار مردودية المشروع بالنظر إلى تكاليف إنجاز خط النقل عبر الأنابيب.

تفاصيل المشروع: يتضمن مشروع خط الغاز الجزائري-النيجيري إنجاز خط أنابيب للغاز يزيد طوله على 4 آلاف و128 كيلومترًا، يمتد من

نيجيريا وصولًا إلى الجزائر مرورًا بالنيجر، من أجل نقل 30 مليار متر مكعب من الغاز النيجيري سنويًا نحو أوروبا، بكلفه تبلغ نحو 20 مليار دولار أميركي. وقالت المصادر ذاتها أن المشروع استوفى جميع الدراسات التقنية، غير أن دراسات الإنجاز وتحديد الشركات المكلفة بها لم تُنفذ. المفاوضات بين الجزائر ونيجيريا متواصلة وتجري بوتيرة حسنة

وأبرز نفس المصدر للموقع، أنّ المفاوضات متواصلة بين الجانبين الجزائري والنيجيري، وتجري بوتيرة حسنة، من أجل الاتفاق على جميع النقاط التي من شأنها أن تحول المشروع إلى أحد أهم المشروعات المفصلية في مجال الطاقة في المنطقة، بل على مستوى العالم.

وشدد المتحدث ذاته، على أن مشروع أنبوب الغاز النيجيري سيكون بمثابة العمود الفقري لتأمين احتياجات أوروبا من الطاقة على المدى القريب، الأمر الذي من شأنه تحقيق التوازنات في سوق الغاز العالمية، والتأثير في حجم الطلب والأسعار بصفة أساسية.

تحديات تواجه المشروع: وأكد المصدر ذاته، أن تنفيذ مشروع أنبوب الغـاز النيجيري يواجه عددًا من التحديات، أبرزها ملاحظات نيجيرية، إذ إن المفاوضات تتعلق أيضًا بضمان وجود أسواق للغاز الذي تنتجه الآبار في نيجيريا على مستوى السوق الأوروبية، على المدى الطويل، وليس لتلبية الاحتياجات على المدى القريب والمتوسط، أو سد طلب خلّفه توقف الامدادات الروسية، إثر الأزمة في أوكرانيا. وكشف نفس المصدر عن أن الضمانات التي تطلبها نيجيريا تأتي وسط معارضة على المستوى المحلي للمشروع، خاصة في ظل الاعتراضات التي تواجهها استثمارات الوقود

الأحفوري، مع الخطط العالمية لتحول الطاقة وخفض الانبعاثات للحد من آثار تغير المناخ.

وسيستفيد المشروع من الفرص التي تتيحها الجزائر من حيث البنية التحتية الحالية، لا سيما شبكة النقل ومجمعات الغاز الطبيعي المسال والمنشآت البتروكيماوية، والأنابيب التي تصل الجزائر بكل من إسبانيا ميدغاز الذي تصل قدراته إلى 10 مليارات متر مكعب، وإيطاليا ترانسماد يصل طوله إلى 2485 كيلومترًا، بقدرة نقل للغاز الطبيعي بنحو 33.7 مليار متر مكعب، ويضمن تزويد تونس وإيطاليا وسلوفينيا بالغاز الطبيعي.

حصول الجزائر على المشروع ليس محل منافسة مع المغرب

وأكد مصادر وزارة الطاقة، أن الموقف الجزائري في الحصول على مشروع أنبوب الغاز النيجيري "قوي"، وليس محل منافسة مع المغرب، بالنظر إلى مجموعة من العوامل، في مقدمتها قرب المسافة، ومرور الأنبوب على بلد واحد وهو النيجر، بدلًا من مجموعة من البلدان، التي يفرض كل واحد منها الحصول على الرخص ضمن إجراءات إدارية معقدة.

وأضافت المصادر أن الموقع الجغرافي القريب من أسواق الغاز في القارة الاوروبية، وتوفر شبكة عملية من الأنابيب لنقل الغاز، وخبرة من الطواقم البشرية ذات الكفاءة يمنح الجزائر أفضلية عن المغرب في تنفيذ المشروع. @المصدر: الطاقة + الإخبارية

https://elikhbaria.dz/%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%a3%d9%86%d8%a8%d9%88%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%8a%d8%ac%d9%8a%d8%b1%d9%8a-%d9%86/

12 - الجزائر الأولى إفريقيًا في حجم الإنفاق العسكري

وسام كوداش 27 أبريل 2022

التمرين العسكري "رعد" بالذخيرة الحية في ماي 2021 (وزارة الدفاع الوطني)

صنفت الجزائر الأولى إفريقيًا خلال سنة 2021، من حيث الإنفاق العسكري، بـ9.1 مليار دولار، والرابعة عربيًا بنسبة 5.59 في المائة من حجم ناتجها المحلي، في حين صنفت المغرب في المركز العاشر عربيًا والثاني إفريقيًا بـ4.5 مليار دولار.

وأصدر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، تقريرًا جديدًا حول الإنفاق العسكري في عام 2021، مبرزًا أن إجمالي الإنفاق العسكري العالمي ارتفع بنسبة 0.7 في المائة في عام 2021، ليصل إلى 2.113 مليار دولار. وأوضح المعهد، أن الجزائر ضمن الدول الأكثر إنفاقًا على التسلح في القارة الإفريقية، حيث بلغ خلال سنة 2021، 9.1 مليار دولار، تليها المغرب بـ4.5 مليار دولار، فيما بلغ حجم الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، 5.59 في المائة للجزائر مقابل 4.18 في المائة للمغرب، في حين بلغ حجم الإنفاق العسكري من الإنفاق العام 15.24 في المائة للجزائر مقابل 13.20 للمغرب.

وأشار التقرير فيما يخص إنفاق الدول العربية على التسلح بالمقارنة مع ناتجها المحلي، جاءت سلطنة عُمان في المركز الأول بنسبة 7.3 في المائة، تليها الكويت 6.7 في المائة، ثم السعودية 6.6 في المائة، الجزائر 5.59 في المائة، الأردن 5 وقطر4.8 وحلت المغرب في المركز العاشر.

وأفاد التقرير بخصوص الإنفاق العسكري في إفريقيا، أنه زاد بنسبة 1.2 في المائة في عام 2021 ووصل إلى حوالي 39.7 مليار دولار، حيث تم تقسيم إجمالي إفريقيا بالتساوي تقريبًا بين شمال إفريقيا 49 في المائة وإفريقيا جنوب الصحراء 51 في المائة، فيما بلغ الإنفاق العسكري لشمال إفريقيا 19.6 مليار دولار، أي أقل بنسبة 1.7 في المائة عن عام 2020. وتطرق التقرير إلى أكبر خمس دول من حيث الإنفاق العسكري في عام 2021، تصدرتها الولايات المتحدة، الذي وصل إلى 801 مليار دولار، بانخفاض قدره 1.4 في المائة مقارنة بعام 2020، ثم الصين، تليها الهند والمملكة المتحدة، وروسيا الذي ارتفع إنفاقها العسكري، بنسبة 2.9 في المائة في عام 2021، وصل إلى 65.9 مليار دولار، مضيفة أن سنة 2021، تعد السنة السابعة على التوالي التي تشهد زيادة في الإنفاق.

https://elikhbaria.dz/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d9%84%d9%89-%d8%a5%d9%81%d8%b1%d9%8a%d9%82%d9%8a%d9%8b%d8%a7-%d9%81%d9%8a-%d8%ad%d8%ac%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d9%81%d8%a7/

13 - قرارات الرئيس تبون ستجعل 2022 سنة اقتصادية بامتياز حسابين فضيلة 24 أبريل 2022

رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون

أكد الخبير الاقتصادي، الدكتور الهواري تيغرسي، أن "الزيادات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في أجور العمال وفي منحة البطالة والتي سيشرع في تطبيقها مع مطلع السنة المقبلة سترفع من

القدرة الشرائية للمواطن. وأوضح الهواري تيغرسي، خلال نزوله ضيفا بالإذاعة الجزائرية، أن قرارات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون والتي كشف عنها في لقائه الدوري مع الصحافة، ستعطي دفعة نوعية لكل المجالات وستسهم في جعل 2022 سنة اقتصادية بامتياز.

وأضاف تيغرسي، بحسب ما نقله موقع الإذاعة الوطنية، خلال حديثه عن أهم المحاور التي تشغل بال المواطنين خاصة تلك التي ستحسن مستوى معيشته وتحمي قدرته الشرائية، أنها ستعمل على تحسين معيشة المواطنين.

وفي السياق، أكد الخبير ذاته، بخصوص محاربة البيروقراطية التي سمحت بتحرير 800 مؤسسة ودخولها الإنتاج لخلق 52 ألف منصب شغل، أن "هذا القرار السياسي سيسمح باسترجاع ثقة المستثمرين وباستحداث عدة مؤسسات أخرى من أجل إعطاء دفعة نوعية للاقتصاد الوطني."

وأكد المتحدث ذاته، أن "رئيس الجمهورية وخلال تدخله أولى اهتماما كبيرا للزراعة الإستراتيجية وللقطاع الفلاحي"، مشيرا إلى أنه "يجب تحريره أولا من العراقيل البيروقراطية وإعادة صياغة بعض القوانين لتطويره." وثمن الخبير ذاته، قرار رئيس الجمهورية، الذي أعلن فيه عن تشكيل لجنة وطنية أواخر شهر ماي القادم تتكفل بملف مراجعة الدعم العمومي قصد الانتقال من الدعم المعمم إلى الدعم الموجه لمستحقيه، بإشراك جميع الفاعلين.

وتحدث الخبير ذاته، أيضا حول توجيهات رئيس الجمهورية، بضرورة محاربة التهريب الذي أرهق كاهل الاقتصاد الوطني وأصبح يشكل خطرا على الجزائر، خاصة في المجال الطاقوي.

ودعا الخبير ذاته، إلى ضرورة رقمنة جميع القطاعات الاقتصادية للتحكم في كل التعاملات بشكل أفضل وشفاف وللكشف عن المخالفين ولمحاربة التهريب والاحتكار مع وضع منظومة تشريعية شفافة وفعالة يمكن تطبيقها على أرض الواقع"، مشيرا إلى أن "عملية الإحصاء العام للسكان المقررة لاحقا ستشكل نقطة أساسية لتكوين منظومة إحصائية رقمية حقيقة تمكن من بناء اقتصاد وطني رقمي حقيقي."

وأعلن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، خلال لقائه مع ممثلي الصحافة، عن جملة من القرارات الهامة التي من شأنها تحسين القدرة الشرائية للمواطنين على رفع الأجور، منحة البطالة وغيرها من القرارات التي ثمنها المختصون في القطاع، مما من شأنه التقليل ولو نسبيا من الوضعية التي يعيشها الجزائريون في الفترة الأخيرة، في ظل ارتفاع الأسعار والمضاربة التي تشهدها مختلف المواد الغذائية خاصة خلال شهر رمضان الكريم، ما أثقل كاهل المواطنين.

https://elikhbaria.dz/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3-%d8%aa%d8%a8%d9%88%d9%86-%d8%b3%d8%aa%d8%ac%d8%b9%d9%84-2022-%d8%b3%d9%86%d8%a9-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a/

14 - الاقتصاد الجزائري 2008/2007... أولويات هيكلية ملحة

تبدو الوضعية المالية الجزائرية جيدة إن لم نقل جيدة جدا، حيث اختتمت سنة 2007 بتسجيل أرقام مرضية: فاحتياطات الصرف بلغت 110.18 مليار دولار) مقابل 77.781 مليار دولار في 2006) والديون الخارجية على المديَيْن المتوسط والبعيد وصلت إلى 4.889 مليار دولار أي حوالي 3.6 بالمائة من الناتج الداخلي الخام ولم تتجاوز الخدمة على الديْن (مقارنة بالصادرات) 2 بالمائة.

كما سجل ميزان المدفوعات فائضا قدر بـ(+29.09) مليار دولار وبلغ صندوق ضبط العائدات 4.537 مليار دينار، أي حوالي 63 مليار دولار والديون العمومية الداخلية في انخفاض مستمر.

وتعزى هذه الوضعية المالية الداخلية والخارجية المرتاحة ـ كما هو معلوم ـ إلى السوق النفطية العالمية الجيدة. وبلغت عائدات الصادرات من المحروقات في 2007 ما قيمته 59 مليار دولار، مقابل 54 مليار دولار في 2006، أي بزيادة قدرها 11.5 بالمائة.

هذا التحسن يفسّره السعر لا الكمية، باعتبار أن حجم تصدير المحروقات انخفض في 2007 بـ0.72 بالمائة، منها (-3.3) بالمائة بالنسبة إلى المحروقات الغازية و(+0.3) بالمائة بالنسبة إلى المحروقات السائلة، وكان متوسط سعر البرميل في الفترة ذاتها 74.77 دولارا.

وسجل شركاء سوناطراك عائدات بقيمة 3.9 ملايير دولار مقابل 5.29 ملايير دولار في 2006. ويعود هذا الانخفاض إلى الآليات الجديدة الخاصة بالضريبة على الأرباح الاستثنائية التي وضعت في جويلية 2006.

وكما يمكن ملاحظته، فإن التوازنات المالية الداخلية والخارجية لاتزال تعتمد على مورد واحد: المحروقات.

التنمية الاقتصادية:

شهد الناتج الداخلي الخام بالنسبة للشخص الواحد ارتفاعا خلال السنوات الثلاث الأخيرة على النحو التالي:

جدول يبيّن كيف أن التنمية الاقتصادية واهنة. وتفسر الأرقام المحبطة المسجلة خلال 2006 و2007 بانخفاض نشاطات قطاع المحروقات بـ2.5 بالمائة في 2006 وبـ0.7 بالمائة في 2007. وإننا لنعلم وزن المحروقات في الناتج الداخلي الخام 47 :بالمائة في 2007!

وكانت القيم المضافة لبعض القطاعات في الثلاث سنوات الأخيرة على النحو التالي :

والملاحظ أن التنمية الاقتصادية تبقى رخوة، إذ أن هناك استثمارات عمومية هائلة مع تحسن في الأجور، فضلا عن ارتفاع في النفقات العمومية لتبقى نسب التنمية ضعيفة. ومما لا شك فيه أن المشكل يكمن في ضعف الكفاءة في الاقتصاد الجزائري، كما أن الإنعاش بالطلب عليه أن ينطلق بسياسة العرض التي يجب أن تؤثر على هيئات الاقتصاد.

وتجدر الإشارة، أيضا، إلى أن مجمل موارد الاقتصاد ارتفعت في 2007 بنسبة قدرها 3.9 بالمائة، منها 2.6 بالمائة تعود إلى نمو الناتج الداخلي الخام و1.3 بالمائة إلى الاستيراد.

ويلبي الاستيراد الطلب الداخلي المتزايد، في حين أن قدرات الإنتاج المحلية ليست مستغلة بالقدر الكافي. ونذكّر هنا بأن الاستيراد ارتفع في

2007ووصل إلى 27 مليار دولار مقابل 20.031 مليار دولار في 2006 .

وقدرت الفاتورة الغذائية، خلال الأشهر التسعة الأولى من 2007، بـ3.4 ملايير دولار وخص الاستيراد خلال الفترة ذاتها المواد التالية: الأدوية (1 مليار دولار)، الحبوب (1.4 مليار دولار)، الحليب ومشتقاته (0.797 مليار دولار(، السكر (0.343)، القهوة والشاي (0.179)، الخضر الجافة (0.137)، اللحوم (0.116) مليار دولار.

الاستثمار:

تزايدت نسبة الاستثمار في 2007 بـ10 بالمائة، أغلبها ساهمت فيها الدولة، في حين لايزال المستثمرون الخواص سواء الجزائريين أو الأجانب ينوون الاستثمار ومناخ الأعمال غير مشجع.

التضخم:

إن الارتفاع الزائد للنفقات العمومية وخاصة النفقات الخاصة بالاستثمارات العمومية في المعدات تسببت في مسار تضخمي زاد حدته التضخم المستورد) ارتفاع الأسعار خاصة أسعار المنتجات الغذائية في السوق العالمية.(

وإذا أردنا تلخيص وضعية الاقتصاد الجزائري في السداسي الثاني من2008 ، يمكن أن نذكر الملاحظات التالية:

1.تحقيق توازن الحسابات العمومية.

2.تسديد الديون الخارجية بشكل كبير.

3.ضمان دعم التوازن في الميزانية على المدى المتوسط.

الوضعية الاقتصادية جيدة إذن، لكن هناك أربعة ملفات كبيرة تخص السياسات الهيكلية لاتزال تنتظر التكفل بها:

1. سياسة العرض بالنسبة إلى المؤسسات.
2. إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي.
3. برنامج بناء اقتصاد الخدمات.
4. سياسة زراعية جديدة تعتمد على هدف الأمن الغذائي.

حميد الجزائري

15 - أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري

16-05-2008 السلام عليكم

رغبة مني في إطلاع الإخوة و الأخوات بالمنتدى على أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري حتى تكون هناك فكرة عامة عنها إليكموها:(وهو منقول من إحدى المواقع الجزائرية(

متوسط سعر النفط الجزائري صحاري بلند خلال الثلاثي الأول من سنة 2008 بلغ 98.77 دولار ، وقد قد ر سعر النفط الجزائري في مارس 2008بأكثر من 105.98 دولار مقابل 96.73 دولار في فيفري و 93.60 دولار في جانفي من نفس السنة •ارتفاع الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي من 11.729 مليار دولار عام 2006 إلى 14.212 دولار عام 2007 ، كما ارتفعت واردات الجزائر خلال الثلاثي الأول من 2008 بنسبة 25.44 بالمائة مقا رنة بالثلاثي الأول من عام 2007 •بلغت نسبة الزيادة في واردات المنتجات الصناعية المستوردة من قبل الجزائر من الاتحاد الأوربي ب 24.06 بالمائة ما بين 2006 و2007،

كما ارتفعت واردات المنتجات الفلاحية ب 28.12 بالمائة مقابل نسبة 30.15 بالمائة للمنتجات الزراعية المحولة •ارتفعت قيمة استيراد السيارات بمختلف أنواعها خلال الثلاثي الأول من سنة 2008 بنسبة 38.26 بالمائة ، حيث قدرت ب 800.72 مليون دولار مقابل 579.14 مليون دولار عام 2007 ، و ارتفعت نسبة الواردات للمواد الغذائية ب 57.56 بالمائة في نفس الفترة منها 195.6 بالمائة للزيوت الخاصة بالصناعة الغذائية و 98.46 بالمائة للحبوب و 81.98 بالمائة بالنسبة للحليب و 45.94 بالمائة بالنسبة للبقول الجافة و 20.27 بالمائة بالنسبة للحوم •زادت واردات مواد التجهيز بنسبة 41 بالمائة و أدوات الإنتاج ب 15.6 بالمائة و مواد الاستهلاك غير الغذائي ب 57.56 بالمائة منها الحديد و الفولاذ ب 8.23 بالمائة و الخشب ب 17.16 بالمائة •عام 2007 ارتفع التبادل بين الجزائر و الولايات المتحدة الامريكية الى 19 مليار دولار بزيادة قدرها 23 بالمائة عن سنة 2006 منها 20بالمائة زيادة صادرات أمريكا للجزائر حيث بلغت 1.5 مليار دولار مقابل 17.5 مليار دولار صادرات جزائرية الى أمريكا كلها من الطاقة •عام 2007 قدر التبادل بين الجزائر و التحاد الاوربي في جانب الواردات ب 56 بالمائة من اجمالي الواردات أي ما قيمته 14 مليار دولار •الموارد التي حققتها الجزائر من الصادرات سنة2007 بلغت 59 مليار دولار، و فائض تجاري قدر ب 19.5 مليار دولار واستثمارات أجنبية مخططة قدرت ب 41.5 مليار دولار وعلى مديونية داخلية منعدمة و خارجية بأقل من 4 مليار دولار وفائض بنكي يتجاوز 1400 مليار دينار.

http://www.ksau.info/vb/archive/index.php/t-23353.html

16 - موضوع المداخلة: تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر

لـ سوامس رضوان وبوقلقول الهادي، جامعة باجي مختار عنابة

مقدمة

صاحب عملية انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط(موجه) إلى اقتصاد السوق إعادة النظر في دور الدولة من خلال منح لا مركزية أكثر في تسيير الجماعات المحلية في جانب اتخاذ القرارات و إعداد البرامج التنموية وخطط الإنفاق العام، على اعتبار أن هده الأخيرة مسوؤلة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

في هدا السياق تجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية التي سادت في ظل التخطيط المركزي كانت ترتكز على تخصيص العائد المحقق من صادرات النفط من أجل توفير الاحتياجات من الاستهلاك والإنتاج والقيام ببرامج التجهيز، وبالنظر إلى تراكم العجز المالي في ميزانية الدولة سعت الحكومة إلى التقليص من الإنفاق العام وتخفيف عجز الميزانية مقابل منح إعفاءات و تسهيلات للمستثمرين الخواص والعموميين الدين يقومون بمجهود استثماري في البلديات المصنفة ضمن المناطق الواجب ترقيتها.

وبالنظر إلى وضعية الموارد المحلية والعجز المالي الدي تعاني منه العديد من البلديات وجب إدخال إصلاحات على ماليتها حتى تستجيب للتحولات الاقتصادية والمالية التي شرعت فيها الجزائر منذ 1990.

تحاول هده المداخلة دراسة هدا موضوع تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر.

1- موارد الجماعات المحلية

يؤكد القانون الصادر في 07 ماي 1990 المتعلق بالبلدية في مادته 146 والقانون الصادر في 07 ماي 1990 المتعلق بالولاية، في صيغة مماثلة على أن البلدية والولاية مسوؤلتان عن تسيير وسائلها المالية الخاصة والتي تتكون من:

- مداخيل الضرائب والرسوم.
- مداخيل ممتلكاتها،
- الاعانات،
- القروض.

وشمل مجال تدخل البلدية ميادين التهيئة والتنمية المحلية والعمران والمنشآت القاعدية والتجهيز والمرافق الاجتماعية والنظافة والتعليم والصحة والبيئة والاستثمارات الاقتصادية.

أما بالنسبة للولاية فهي تشمل الفلاحة والري والمنشآت الاقتصادية والتجهيز والتكوين المهني والأنشطة الاجتماعية والسكن.

أ- التشخيص الهيكلي والوظيفي للجماعات المحلية.

يتناول التشخيص المالي الهيكلي الأدوات التي يتم من خلالها التمويل والكشف عن كفاءة وعوامل هدا التمويل كما يحدد آفاقه.

أما التشخيص الوظيفي فيتناول ما تؤديه هده الأدوات من وظائف.

- التشخيص الهيكلي

ان إجراء تشخيص لموارد التمويل المحلي يعد عملا ذو غاية مزدوجة، فهو يساعد من جهة على تحديد الموارد، ويساعد على تقييم مدى نجاعتها ومرد وديتها ،وتتعلق هده الموارد بصنفين موارد خارجية وموارد داخلية.

أ-1 موارد التمويل المحلي الخارجي

قررت السلطات العمومية بعد الاستقلال مباشرة باستحداث أدواتها الخاصة بالتنمية المحلية ويتعلق الأمر بما يلي:

- برامج التنمية الخاصة
- المخططات البلدية للتنمية،
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية،
- القرض المحلي،
- المخططات القطاعية غير الممركزة.

فمن خلال هده الأدوات عملت الحكومة على توفير موارد التمويل الخارجي وتدعيم الاختيار الاقتصادي الدي تضمنه قانون البلدية والولاية لسنتي 1967 و1969.

وفيما يلي سنحاول أن نبين مدى مساهمة هده الأدوات في مجال التنمية المحلية.

برامج التنمية الخاصة.

لقد تم إعداد البرامج الخاصة ابتداء من سنة 1966 من خلال اعتماد وتنفيذ ما يسمى ببرامج التنمية الريفية والاقتصادية ،وقد تم تدعيم هده البرامج سنة 1970 ببرامج التجهيز المحلي للبلديات ،وبالرغم من أن هده

البرامج كانت تعبيرا عن جهود كبيرة لرد الاعتبار للريف الجزائري إلا أن طرق تمويلها اتسمت بمركزية مفرطة.

المخططات البلدية للتنمية.

المخططات البلدية للتنمية هي برامج عمل تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني، ويتم إنجازها عبر مراحل، حيث تكلف كل بلدية بإعداد واعتماد مشاريعها التنموية وترفعها للولاية ثم وزارة التخطيط في السابق، غير أنه ابتداء من سنة 1988 لم تعد هده المشاريع تخضع لمصادقة وزارة التخطيط.

وتتعلق المخططات البلدية للتنمية بقطاعات تمس الحياة اليومية للمواطنين كالمياه والتطهير والمراكز الصحية وغيرها، وبالتالي فهي بمثابة مكمل للاستثمارات التي تباشرها السلطات العمومية.

الصندوق المشترك لتمويل الجماعات المحلية.

يعتبر هدا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ويتمتع بالاستقلالية المالية وبالشخصية المعنوية ودلك بمقتضى المرسوم رقم 266/66 المؤرخ في 1986/11/04 الدي يحدد كيفية تسييره وتنظيمه، وقد تم إنشاؤه لتقليص احتياجات الجماعات المحلية من الموارد المالية.

يتكون هدا الصندوق من 04 صناديق، صندوقان للتضامن وصندوقان للضمان غير أن هده الصناديق تقلصت إلى ثلاثة بموجب قانون المالية لسنة 1993.

فيما يتعلق بصندوق التضامن فانه يقدم إعانات سنوية إلى قسم الميزانية المحلية للبلدية والولاية، وتهدف هده الإعانات إلى التقليص من الاختلالات المالية ما بين البلديات، حيث تمنح للجماعات المحلية الأكثر

فقرا من حيث الموارد المالية ودلك على أساس حساب الهامش الفارقي بين معدل النمو المحلي ومعدل النمو الوطني، كما يمنح هدا الصندوق تخصيصات استثنائية للجماعات المحلية التي تعاني من صعوبات مالية أو تتعرض لكوارث طبيعية. كما يمنح اعتمادات توجه الى المناطق الواجب ترقيتها (خاصة مناطق السهوب والجنوب الجزائري)

ولكي يتمكن الصندوق من تأدية مهامه فانه يتوافر على موارد مشتركة وأخرى خاصة وتتوزع الموارد الخاصة بالصندوق وفقا للنسب التالية:

75% تعود للبلديات.

25% تعود للولايات.

أما فيما يخص صندوق الضمان فقد تأسس بمقتضى المرسوم رقم 266/86 ويتكلف بضمان تحصيل الجماعات المحلية لتقديراتها الجبائية وذلك مقابل مساهمتها السنوية كما يقوم بضمان مواجهة التخفيضات التي تقرر بموجب قوانين المالية والتي تتعلق بالضرائب والرسوم.

ونشير إلى أنه رغم الدور الهام الدي لعبه هدا الصندوق في مجال تمويل الجماعات المحلية إلا أنه لم يتمكن من تغطية العجز المتزايد في الميزانيات المحلية والدي تتجاوز سنة 1994 مبلغ 3,2 مليار دينار مست أكثر من 800 ميزانية بلدية.

اللجوء إلى القرض البنكي.

لقد رخص المشرع الجزائري للجماعات المحلية إمكانية اللجوء إلى القرض البنكي قصد الحصول على التمويل المناسب ودالك بموجب المادة 146 من القانون 08/90 الصادر في 1990/04/07 والمتعلق بالبلديات. والواقع أن الدولة كانت قد أنشئت مند سنة 1964 بنوكا عمومية تقدم

قروضا لفائدة الجماعات المحلية. وكان أول بنك لعب هده المهمة هو صندوق التوفير والاحتياط CNEPلكن بفعل تقلص الحاجة إلى التمويل طويل الأجل لم يعد في استطاعة هدا الصندوق تأدية هده المهمة.

الجزء الثاني: موارد التمويل المحلي الداخلي

تشكل موارد التمويل الداخلي دلك الفرق الأساسي بين مالية الدولة والمالية المحلية وتنقسم إلى موارد غير جبائية وموارد جبائية.

الموارد غير الجبائية:

تتعلق الموارد غير الجبائية بناتج توظيف الجماعات المحلية لإمكانياتها ومواردها الخاصة المرتبطة باستغلال أملاكها وتسيير مواردها المالية وثروتها العقارية.

التمويل الذاتي

ينص قانون البلدية والولاية من خلال المادتين 161 و136 على التوالي على ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويلها لقسم التجهيز والاستثمار ويستهدف هدا الإجراء إلى ضمان التمويل الذاتي لفائدة البلديات والولايات حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة دمتها ويتراوح هدا الاقتطاع ما بين 10 و20% وتقدر نسبة الاقتطاع على أساس أهمية ايرادات التسيير والمتمثلة فيما يلي:

مساهمة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

الضرائب غير المباشرة (بالنسبة للبلديات).

الضرائب المباشرة (بالنسبة للولايات).

وتستعمل الأموال المقتطعة في تمويل العمليات المتعلقة بالصيانة للمنشآت الاقتصادية والاجتماعية، وكل العمليات التي من شأنها تحسين الإطار المعيشي للمواطن والحفاظ على التوازن المالي للميزانيات المحلية.

ايرادات وعوائد الأملاك.

تتوفر الجماعات المحلية على ايرادات أملاك متنوعة وهي تنتج عن استغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملاكها بنفسها باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام أو تحصيل حقوق أو ضرائب مقابل استغلالها من طرف الخواص.

وفي هدا الصدد يمكن أن نذكر ايرادات بيع المحاصيل الزراعية، وحقوق الإيجار وحقوق استغلال الأماكن في المعارض والأسواق وعوائد منح الامتيازات.

وإضافة إلى تنوع الإيرادات فهي تتسم بقابليتها للتجدد فلإيرادات الناتجة عن تأجير العقارات عن طريق المزاد العلني مثلا يمكنها أن تتطور بسرعة نظرا لمرونتها، خصوصا في حالة اعتماد أسعار تنافسية.

ج - ايرادات الاستغلال المالي.

تتشكل ايرادات الاستغلال المالي من العوائد الناتجة عن بيع منتجات أو عرض خدمات توفرها الجماعات المحلية، تتسم هده الايرادات بالتنوع وترتبط وفرتها بمدى ديناميكية الجماعات المحلية وتتكون هده الايرادات من ما يلي:

عوائد الوزن والكيل والقياس وعوائد الرسوم عن الذبح الإضافية المتمثلة في ختم اللحوم أو حفظها ما يمكننا أن نضيف الإيرادات التي

توفرها مصالح التخزين العمومي والمتاحف العمومية والحضائر العمومية.

الايرادات غير الجبائية

تمثل الموارد الجبائية 90 % من موارد كميزانية البلديات وتتكون من مدا خيل الضرائب والحقوق والرسوم المخصصة كليا وجزئيا إلى الجماعات المحلية والصندوق المشترك الخاص به وتتمثل فيما يلي:

الرسم على النشاط المهني

وضع هدا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996 وحل محل الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري.

يحصل الرسم على النشاط المهني بنسبة 2,55% وتوزع مدا خيله كما يلي:

0,75% لصالح الولاية.

1,66% لصالح البلدية.

0,14% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

الدفع الجزافي (VF)

يدفعه الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمؤسسات المستثمرة في الجزائر أو التي تمارس نشاطا وتدفع مرتبات وأجور وتعويضات، ويتم حسابه بنسبة 6% على كتلة الأجور.

يخصص محصول الدفع الجزافي كلية إلى الجماعات المحلية ويوزع كما يلي:

30% يوجه إلى ميزانيات البلديات

70% يوجه إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية ويقوم الصندوق بتوزيعه كما يلي:

60% لصالح البلدية.

20% لصالح الولاية.

20% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

الرسم العقاري

يعتبر من أهم الموارد المالية الضريبية للبلدية ودلك بالرغم من مساهمته الضئيلة إلا أنه يكشف عن عجز التنظيم الإداري عموما على التحكم في الحضيرة العقارية وتطويرها.

رسم التطهير

تم إنشاء هدا الرسم ويخص إزالة القمامات لصالح البلديات التي تحتوي على مصالح لإزالة هده القمامات، يخص هدا الرسم الممتلكات المبنية ويحصل سنويا من الملاك أو المنتفعين.

رسم الإقامة

لقد أعيد تأسيس هدا الرسم في سنة 1996 لصالح البلديات المصنفة كمحطات سياحية ومناخية والحمامات المعدنية والبحرية ويفرض هدا الرسم على الأشخاص الدين لا ينتمون إلى البلدية أو لا يمتلكون فيها إقامة خاضعة للرسم العقاري.

الرسم على القيمة المضافة

جاء تطبيق هدا الرسم في الفاتح من شهر أفريل 1992 ودلك تعويضا للرسم الإجمالي المطبق على الإنتاج، ويطبق هدا الرسم بأربعة معدلات

في البداية ثم خفض إلى نسبتين ابتداء من قانون المالية الصادر في سنة 2001 هما 17% و7%.

ويتم توزيع محصلة هدا الرسم كما يلي:

85% لصالح الدولة.

06% لصالح البلدية.

09% لصلح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

الرسم على الذبح

تحصله البلديات عن عمليات ذبح الماشية ويكون حسابه على أساس وزن اللحوم التي يتم ذبحها بمعدل 05 دج للكيلوغرام الواحد ويتوزع كما يلي:

3,5 دج /كلغ لصالح البلدية.

1,5 دج /كلغ لصالح الصندوق الخاص بحماية الصحة الحيوانية.

الضريبة على الممتلكات

يتشكل الأساس الضريبي لهده الضريبة من القيمة الصافية لجميع الممتلكات والحقوق والقيم الخاضعة للضريبة عب أول جانفي من كل سنة، وتتحدد الضريبة عن طريق جدول تدريجي يضم جميع الممتلكات ويقدر معدله الأعلى بـــ 2,5% ويتم توزيع محصلة الضريبة على الممتلكات كما يلي:

60% لصالح ميزانية الدولة.

20% لصالح ميزانية البلديات.

20% لصالح الصندوق الوطني للسكن

ولا تحتل الموارد الناتجة عن الممتلكات عن الأملاك إلا نسبة 8% في هيكل موارد البلديات ويود ضعف هده الموارد ألي عدد كبير من العوامل منها عدم ضبط شامل لممتلكات معظم البلديات.

قسيمة السيارات

يتحملها كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة خاضعة للضريبة وتتوزع كما يلي:

20% لصالح الدولة.

80% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

بعد هدا التشخيص لمختلف الموارد المالية التي ترتبط بالجماعات المحلية سنحاول في مستوى آخى من التحليل تقديم المهام الرئيسية التي تقوم بها هده المؤسسات.

الجماعات المحلية كعون اقتصادي

بالإضافة إلى المهام التي تقوم بها الجماعات المحلية في مجال القيام بعمليات التجهيز كبناء المدارس وشق الطرق وجمع القمامة وتوزيع المياه ...الخ، كرس القانون للجماعات المحلية التدخل في المجال الاقتصادي بالنظر إلى الأعباء التي تتحملها حيث حدد المرسوم رقم 139/71 المؤرخ في ماي 1971 والمرسوم رقم 179/71 المؤرخ في 30 جوان 1971 شروط تنظيم وتسيير المؤسسات العمومية المحلية. ومن خلال قراءة هده النصوص نلاحظ أن المشرع الجزائري منح للجماعات المحلية دور محرك في التنمية الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف التالية:

خلق مناصب شغل.

إشباع الحاجات المحلية.

وضع قواعد اقتصاد حديث.

تطوير قدرات التكامل والاندماج الاقتصاد الوطني.

ولتحقيق هده الأهداف سمح بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة كنتيجة لسياسة البلاد في مجال الصناعات المصنعة. غير أن هده الاستراتيجية سرعان ما تم تغيرها وكان أول أجراء هو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بهدف جعلها أكثر مرونة ولتكييفها مع الواقع المحلي. أي تحويل المؤسسات العمومية إلى مؤسسات تجارية وفصل نطاق تدخلها عن الجماعات المحلية.

أما الإجراء الثاني فيتمثل في كمح استقلالية للمؤسسات ابتداء من سنة 1988 وأصبح بإمكان المؤسسات إنشاء وتسيير مواردها المالية الخاصة مع بقاء وصاية الجماعات المحلية.

لكن تصطدم هده الاستراتيجية بسياسة الدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تهدف هده الأخيرة على إنشاء أقطاب أو مناطق صناعية في المدن الكبرى على حساب المدن الصغرى والمتوسطة، لدلك فان اعتبار الجماعات المحلية كعون اقتصادي لم تتبعه عملية التفكير في الموارد المالية الآزمة لتأدية أدوارها. وكنتيجة منطقية قان هده المؤسسات أصبحت عاجزة على تحقيق أهدافها وحتى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .

هده الأبعاد تطرح إشكالية أخرى تتمثل في مدى لاستقلالية أو تبعية للجماعات المحلية عن سلطة القرار المركزي. حيث أن الواقع يثبت أن الاستقلالية المالية لم تعد هدفا بعيد المدى فأغلب الميزانيات المحلية تشكو

من عجز هيكلي لا يمكن لمواردها الذاتية تغطيتها وفيما يلي نعرض تطور ميزانية البلديات:

تطور عجز مختلف البلديات مليون دينار

السنوات	عدد البلديات العاجزة	العجز بعد مراقبة مصالح الولاية	مبلغ اعانة التوازن الممنوحة من طرفFCCL	نسبة التغطية
1986	52	31	31	100
1987	63	76	76	100
1988	96	108	108	100
1995	889	5119	4761	93
1996	1090	8730	6615	75
1997	1159	11596	7728	66
1998	1249	16173	8968	55
1999	1207	15613	8824	57

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية 1988.

ومن خلال إجراء معاينة على الميزانيات المحلية نلاحظ أن عدد الميزانيات العاجزة للبلديات يتجاوز 100 ميزانية في السنوات الأولى 1986-1987-1988 على التوالي، ثم ارتفع خلال السنوات الأخيرة إلى أن وصل إلى 1207 سنة 1999، حيث أصبح الصندوق غير قادر على تغطية نسبة لا تتجاوز 57% من الطلبات المعبر عنها.

وعند الرجوع إلى الإطار القانوني والمؤسساتي فان الأهداف المنوطة بالجماعات المحلية تبدو هامة وطموحة حيث ترمي إلى تحميلها قسط كبير من المسؤوليات وفتح المجال للمبادرات المحلية وتسيير التنمية الاقتصادية

والاجتماعية في مستوى تطلعات المواطنين، غير أنه آدا نظرنا إلى الواقع سرعان ما يتبين لنا الفرق بين المبادئ العامة الموصى بها وتجسيدها في الميدان، حيث تعرضت هده الأهداف لعدة عراقيل نستعرضها فيما يلي:

قلة الموارد المالية الناجمة عن ضعف الإيرادات الجبائية مما يزيد الفارق بين نفقات الجماعات المحلية ومواردها.

نقص التأطير الكفؤ مما يؤدي إلى عدم فعالية التسيير الإداري والتقني.

الآثار المتعددة الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والتي تم تطبيقها على فترات مختلفة والتي كان من المفروض أن تسوي المشاكل المالية التي تتخبط فيها معظم البلديات، غير أن الوضعية زادت تفاقما بسبب عدم التكفل بمجموع المشاكل المالية والتسييرية والتحكم فيها.

أمام كل هده التحديات تبرز ضرورة تغيير أنماط التمويل المحلي حتى تستجيب لطبيعة التحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري في سياق انتقاله إلى اقتصاد السوق.

استراتيجية تغيير أنماط التمويل المحلي

تبرز هذه الإستراتيجية من خلال ضرورة إعداد برنامج أو مخطط تقويمي يستند إلى رؤية جديدة ويوضح الدور الجديد للجماعات المحلية كما يوضح وسائل أو أدوات الإصلاح، ويتوثق إعداد هذه الإستراتيجية على ما يلي:

تطهير السياق التضخمي الحالي للجماعات المحلية.

مسح ديون البلديات تجاه الدولة.

تطوير قدرات الإدخار المحلية التي بإمكانها تمويل برامج التنمية المحلية.

ولكي ينجح هذا البرنامج لا بد أن يستند إلى أشكال من اللامركزية في تسيير المالية المحلية، حيث ينبغي التفكير في كيفيات جعل الجماعات المحلية قادرة على استغلال الوسائل المالية الكافية حتى تتمكن من توفير خدمات ترقى إلى تطلعات المواطنين.

كما أن اللامركزية تعد أحد مواطن القوى التي يجب ترقيتها ضمن سياق اقتصاد السوق من خلال دعم فرص المشاركة للمجتمع في تسيير شوؤنه وبالتالي التقدير الحقيقي لحاجيات المجتمع.

كما أن المركزية تفتح المجال أمام تنشيط وتشجيع الاستثمار المحلي الخاص منه والعمومي وبالتالي تحقيق الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للدولة في مجال التشغيل والاستثمار.

أما إذا رجعنا إلى أدوات سياسة الإصلاح فهي ترتكز على تفعيل الجباية المحلية وتحديد الضرائب التي توجه للولايات والبلديات بشكل مباشر, حيث تعتبر الجباية المحلية في الوقت الراهن غير كافية يضاف إلى ذلك أن الدولة مجبرة على محاربة التهرب والغش الجبائي للرفع من الوعاء الجبائي وبالإمكان القيام بهذه المهمة شريطة إشراك الجهات المحلية في تحديد أسس الضريبة وكذا طرق تحصيلها.

تثمين الثروات المحلية

يعتبر هذا الجانب هام كذلك حيث من شأنه أن يساهم كثيرا في دعم الموارد المحلية الداخلية ولذلك يجب على الجماعات المحلية أن تحدد ممتلكاتها بدقة وتكشف عن المادة الخاضعة للضريبة.

ترقية الأنشطة المحلية

إن استغلال المناجم والمحاجر ومواد البناء المحلية كالأحجار قد تشكل موردا لا بأس به بالنسبة لبعض الجماعات المحلية. وكذا فإن تطوير السياحة والصناعات التقليدية وكذا أنشطة الصيد البحري وتربية المائيات وعملية استرجاع النفايات وكذا تثمين التراث الثقافي من شأنهما أن يولدا ويسمحا بإنشاء مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة.

التسيير الحضري

إن المهام التقليدية للخدمات العمومية المتعلقة بالتسيير الحضري (تنظيف، مصلحة الطرقات، المساحات الخضراء، إدارة المياه...) التي تتسبب في نفقات مالية معتبرة قد يمكن التنازل عنها عن طريق منح الامتياز وإقرارها بواسطة دفاتر الشروط مقابل خضوعها لمراقبة قانونية صارمة.

رسوم المرور

إن رسوم أنابيب النفط التابعة لشركة سوناطراك والخطوط الكهربائية ذات التيار العالي لشركة سونلغاز يجب أن تكون محل تقييم بالتشاور مع البلديات المعنية بهذه الممرات.

إجراءات الإعفاء من الضرائب أو تخفيضها

يجب تكريس مبدأ التعويض المتعلق بهذه الإجراءات المقلصة من الموارد المالية للجماعات المحلية.

استقطاب الاقتصاد غير الرسمي

لا يمكن للجماعات المحلية أن تتطور إلا إذا تمكنت من تثمير مواردها الخاصة لا سيما باستقطاب نسبة معتبرة من الاقتصاد غير الرسمي (الذي لا يخضع للضريبة)

والذي ينتشر في المناطق الحضرية أو في ضواحيها.

الجباية الخضراء

يجب تعزيز الرسوم المحلية في هذا الشأن لأن السياسة الجبائية يجب أن تعتبر كوسيلة تمكن من التوفيق بين التنمية الاقتصادية واحترام البيئة.

تحويل بعض الضرائب من الدولة إلى الجماعات المحلية

يجب على الدولة أن تتخلى عن بعض الضرائب تحولها إلى الجماعات المحلية. إن إجراء كهذا من شأنه تحسين الوضعية الملية لهذه الجماعات وتعفي الدولة من تقديم التسيير والتجهيز التي تقدمها في كل مرة للجماعات المحلية. ويمكن أن تمس مثل هذا التحويل الضريبة على الأجور والمرتبات الذي يحصّل حاليا كله لصالح الدولة.

وكذا الرسم على الطابع والتسجيل أو ما يسمى بحقوق التسجيل والطابع وقد قمنا باختيار هذين الضريبتين نظرا لأنهما سهلتا التحصيل كونهما تقتطعان من المنبع ويمكن أن يستفيد من هذا التحويل البلدية التي يدفع فيها الأجر.

العقود المحلية للنجاعة

العقد البلدي للنجاعة هو عقد تبرمه البلدية إلى جانب الأطراف التالية:

ممثل الإدارة المركزية (وزارة الداخلية).

ممثل عن المجلس الوطني للتخطيط.

ممثل عن بنك محلي أو وطني.

إن العقد البلدي للنجاعة مستلهم كم تلك العقود التي تبرمها المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة مع المؤسسات البنكية قصد تجاوز ظروف الاختلال المالي

ومن ثمّ فهو يهدف إلى تحسين قدرات التسيير والتحكم في المشاكل التنظيمية، و ذلك عن تعديل أنماط التسيير و التحكم في النفقات و التكاليف.

الخاتمة

تعاني الجماعات المحلية من مشاكل عديدة ولعل أهمها الصعوبات المالية خصوصا منها الجبائية وعدم تثمينها بالإضافة إلى المشاكل التنظيمية والتسييرية.

علاوة على دلك فان التقديرات المالية للجماعات المحلية تختلف باختلاف الأنشطة الاقتصادية وهدا الاختلاف يعبر عن عدم توزيع جهود التنمية بين مختلف البلديات والولايات عبر التراب الوطني، لدلك أصبحت ميزانية هده البلديات غير قادرة على تغطية النفقات المتزايدة المرتبطة بالتسيير والتجهيز اد وصل عدد البلديات العاجزة إلى غاية سنة 1999 حوالي 1472 بلدية وقد أدى هدا الوضع إلى اللجوء إلى موارد التمويل الخارجي مما يقلص من درجة استقلاليتها المالية ويجبرها على اللجوء بصفة شبه آلية إلى السلطات المركزية.

وبناءً على دلك فان الجماعات المحلية يجب أن تبحث على موارد تمويلية ذاتية تمكنها من التكفل بمهامها في مجال الإنفاق العام من خلال استغلال عقلاني لمواردها المالية وممتلكاتها العقارية.

كما تطالب البلديات بإعادة تثمين الموارد المالية المحلية وتوسيع قاعدة الخاضعين للضريبة وتشخيص دقيق لممتلكاتها واستغلال ثرواتها. وقد يكون تشجيع الاستثمار المحلي و منح مزايا للمستثمرين في مجال استغلال بعض الأنشطة الزراعية أو استغلال المقالع والمحاجر وغيرها في إطار

منح الامتياز وسيلة تمكن البلديات العاجزة ماليا من زيادة حصيلته الغير جبائية وبالتالي تقديم خدمات تستجيب لاحتياجات المواطنين.

من جانب آخر يجب إعادة النظر في تنظيم وتسيير الجماعات المحلية من خلال توسيع أدوارها بحيث تستجيب إلى المعايير الدولية في مجال تسيير المدن وتقديم خدمات ترقي إلى تطلعات المواطنين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المراجع

المراجع بالعربية

الجزائر عاصمة القرن 21 المجلة الأولى محافظة الجزائر الكبرى،رويبة سنة 2000 ،ص 300.

الأمر رقم 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدي.

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول المدن الجزائرية وآفاق التسيير الحضري 1998.

القانون رقم 08/90 الصادر في 07.04.1990 والخاص بالبلديات الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 15 الصادرة في 1990.04.11

المراجع بالفرنسية

1- Guermoud mahmoud financement des PCD,PMU,revue financière N°1/ P.23

2- loi 86/12 du 19/08/1986 relative au régime banque et crédit .JO N° 34 du 20/08/1986.P984.

3- loi 90/10 du 14/04/1990 relative a la monnaie et crédit.

décret 83/201 du 19/03/1983 précisant conditions dréation organisation et de fonctionnement des entreprises publiques locales

décret N° 85/117 du 07/05/1985 portant conditions création et fonctionnement des établissements publiques intercommunale.JO N°21 du 15/05/1985.P 430

http://www.univ-batna.dz/fac_economie/faculte/interventions/boukelkoul.doc

17 - آفاق الاقتصاد الجزائري

في الجزائر، 23-02-2006

وصف صندوق النقد والاعتماد الدولي في آخر تقرير أصدره آفاق الاقتصاد الجزائري بالمشجعة واقترح اتخاذ تدابير أخرى لتقوية الانتاج وتقليص نسبة البطالة في البلاد.

كتبه ليث أفلو من الجزائر لموقع مغاربية-06/02/23

جاء في تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2005 الذي استلمه المجلس التنفيذي في مطلع الشهر الحالي في مقر الهيئة بواشنطن العاصمة حول الاتجاهات الأخيرة في الاقتصاد الجزائري أن بوادر التنمية الاقتصادية في البلاد مشجعة. وذكر أن الاقتصاد الجزائري "يبقى في حالة جيدة" زاد من قوته ارتفاع أسعار النفط ونمو انتاج مشتقاته في البلاد.

ولئن كانت نسبة التضخم والبطالة متدنية تبقى مسألة البطالة في صفوف الشباب عالية جدا حسب ما جاء في التقرير اعتمادا على استشارات تم اجراؤها مع السلطات الجزائرية فيما بين الفاتح من أكتوبر

و16 منه عام .2005 وتراجع نمو الناتج الوطني الحقيقي الخام بنسبة 5 في المائة في فترة 2005-2004 بسبب انخفاض المنتوجات الزراعية أساسا التي أعقبت موسم الحصاد القياسي في سنة 2003 حسب تقرير الصندوق.

وفيما يتعلق بمسألة ادارة عائدات الغاز والنفط والاتجاهات الحديثة في الاستثمار العام لدى برامج الحكومة، يرى الصندوق أن السياسة المالية ما زالت تتسم بالحذر وأن البنك المركزي الجزائري يمتص أكثرية فائض السيولة المالية في قطاع الأبناك التي "ينبغي عليها التحرك بسرعة نحو ادخال اصلاحات لجعلها أكثر فعالية وتمكينها من تحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية" في البلاد.

وذكر خبراء الصندوق الدولي أن "عملية الاقتراض في الاقتصاد ارتفعت فيما لم تظهر الاقتراضات غير المفيدة أية بوادر بالتراجع" مضيفين أن التقدم قد حصل في الاصلاحات البنيوية خاصة في مجال رفع القيود عن التجارة الاجنبية وقطاع الطاقة. وانكب خبراء الصندوق في محادثاتهم مع السلطات الجزائرية على سبل دعم النمو وتقليص البطالة في بيئة تعرف بارتفاع أسعار ايرادات الغاز والنفط وتشهد انفتاحا متزايدا.

وقال الخبراء في معرض تحليلهم لهذه السنة إنه يشمل رفع معقول في نسبة الاستثمار في القطاع العام وتطبيق لبرنامج الاستثمارات بشكل أكثر تماسكا. كما شددوا على الحاجة لسن سياسة أجور تحافظ على تنافسية الاقتصاد وتمكينه من تخصيص قسط من الميزانية العامة للإصلاحات البنيوية ذات الأولوية بما فيها تلك المتعلقة بالأبناك والمؤسسات المالية الأخرى.

وتضم قائمة التوصيات بالتقرير "تسريع وثيرة الاصلاحات ذات الأولوية التي يرجى منها تشجيع الاستثمارات الخاصة وإ حداث مناصب شغل" و"الزيادة في رفع القيود على التجارة الخارجية" و"تطبيق قابلية تحويل الدينار الكاملة للعمليات التجارية الحالية" و"تحسين مناخ الأعمال واعادة الهيكلة/الخوصصة للشركات".

تحسين آفاق النمو واحداث فرص توظيف الشباب"

"التحدي بالنسبة للجزائر يكمن في تحسين آفاق النمو واحداث فرص توظيف الشباب" ومواجهة القوى العاملة المتزايدة في بيئة ماضية في الانفتاح" حسب تعبير خبراء الصندوق.

ويعتمد النشاط الاقتصادي اليوم على الدولة على نحو أكبر. فالابناك التي تملكها والتي تمثل 90 في المائة من أصول نظام الأبناك ليست لها قدرة على إدارة المخاطر الأساسية ويثقل كاهلها كثرة الديون غير المنتجة في اعتقاد الخبراء. بيد أنهم أشاروا إلى أن تحسينات مرموقة تم ادخالها في سياسة الجمارك الجزائرية فيما اتخذت تدابير هامة لرفع القيود على عدد من القطاعات مثل الغاز والنفط والاتصالات.

http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2006/02/23/feature-01

18 - الاقتصاد الجزائري بعد 46 سنة من الاستقلال

تحرر من المديونية وانفتاح على العالمية

شهد الاقتصاد الجزائري تطورا هاما منذ 1962 تاريخ استقلال الجزائر وذلك بحسب إحتياجات السكان الذين ما فتئوا يطالبون بتغيير

الإطار المعيشي والمطالبة دوما بالمزيد والجديد للوصول الى مستوى الرفاهية، غير أن التطور الحقيقي والنقلة الهامة التي شهدها الاقتصاد تكمن في تخلص بلادنا من الديون وضغوط المؤسسات المالية الدولية وهي الخطوة التي استطاع من خلالها الرئيس بوتفليقة أن يحرر الاقتصاد الجزائري بعد أن ساهم منذ 46 سنة في تحريرها السياسي.

يجمع المختصون في عالم الاقتصاد والإجتماع أن الاقتصاد الجزائري قطع أشواطا كبيرة منذ الاستقلال السياسي الذي حرر الجزائر من قيود الاستعمار الفرنسي الغاشم الذي رحل عن الجزائر مخلفا وراءه اقتصادا منهكا من الصعب إستدراكه وإعادة بنائه.

غير أن إرادة الرجال استطاعت أن تخرج الجزائر من محنتها فتم تبني نظام اقتصادي إجتماعي وتم استرجاع الممتلكات والأراضي الفلاحية ومنحها لمن كافح الاستعمار كما تم توفير إحتياجات السكان الضرورية كإنشاء المدارس والمستشفيات وتوفير الماء والكهرباء وغيرها.

وقد أعطى الاقتصاد المسير الذي تبلور بوجود إرادة سياسية قوية، نسيجا صناعيا وماليا مكن الجزائر من العمل وفق المقاييس المقبولة وذلك ابتداء من سنوات السبعينيات ليشرع بعدها في البحث عن آراء جديدة ونظام جديد بناء على التحولات الدولية وبناء على التحسن التدريجي للمستوى المعيشي للمواطن وكذا المطالب الجديدة للسكان.

وفي منتصف الثمانينيات إصطدم الاقتصاد الجزائري بمشاكل دولية بسبب انهيار سعر البترول الذي ساهم في انهيار الدينار لتدخل الجزائر في أزمة اقتصادية ثقيلة أدت الى فشل مالي واستثماري وظهور برامج لتفادي الندرة في الغذاء..

وتميزت بداية التسعينيات ببروز توجهات جديدة بدءا بتغير نظام التسيير وكذا النموذج الاقتصادي لكن مع الأسف وقعت الجزائر في مشكل العشرية السوداء التي ساهمت في تأخير الجزائر وتوقيف عجلة التنمية بها ناهيك عن الضغوطات السياسية والمالية والدولية.

بوتفليقة والاستقلال الاقتصادي

لم يكن بمقدور الحكومات المتتالية ورغم خبرتها أن تصل الى حلول للنهوض بالاقتصاد الوطني الذي وقع فريسة بين مطرقة الضغوطات الخارجية والديون من جهة وسندان الارهاب من جهة أخرى ولعل مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كان بمثابة الروح التي تبعث من جديد والاستقلال الذي لم يستشعره أبناء جيل الاستقلال الذين تحملوا تبعات خدمات المديونية والمديونية في حد ذاتها وفشل التمويل وضغوطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتوصياتهما التي تخضع للجانب المالي دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي والمطالب الشعبية.

وساهمت إرادة الرئيس بوتفليقة السياسية وعزمه القوي على إخراج الاقتصاد الجزائري من دوامة الانهيار في بروز بوادر أمل جديدة عبر توجهات جديدة سواء من الناحية الأمنية من خلال تشديد الخناق على الارهابيين وبسط يد الأمن والمصالحة لهم على حد سواء، أما من الناحية الاقتصادية التي باشرها الرئيس فتتمثل في فتح المؤسسات وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التنمية الفلاحية التي انتعشت بشكل كبير بدليل الارقام الايجابية المسجلة خلال السبع سنوات الأخيرة.

والأهم من هذا وذاك تخلص الجزائر من عبء المديونية وتصفية مشاكلها العالقة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس

ونادي لندن وهي الخطوة التي اعتبرها المحللون الاقتصاديون بمثابة التحرر الفعلي للاقتصاد من قيود المديونية والضغوط الخارجية.

وقد ذهبت الجزائر الى أبعد من ذلك فإلى جانب قدرتها على تسديد كامل مديونيتها، فقد أصبحت قادرة على ضمان أكثر من ثلاث سنوات من الاستيراد لتغذية المواطن وتسيير الاقتصاد بناء على استيراد المواد الصناعية والتكنولوجيات الحديثة بالإضافة الى فتح المجال للبنوك الجديدة لخلق جو من المنافسة النوعية والتي دفعت المواطن الى العمل برؤية جديدة وقوية.

وقد تحولت الجزائر اليوم إلى أكبر ورشة عمل في حوض المتوسط وشمال إفريقيا بفضل برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رصد له مبلغ يفوق 145 مليار دولار وهو أهم مشروع اقتصادي منذ مخطط مارشال الامريكي عقب الحرب العالمية الثانية وذلك ما يؤكد أن بلادنا قد دخلت نهائيا في الخدمات الكبرى وبناء سوق قوي يبوؤها مكانة محترمة من ناحية السياسة الخارجية والدبلوماسية.

وبفضل جهود الانعاش الاقتصادي احتلت الجزائر مكانة هامة على الصعيد المغاربي أيضا بحيث أصبح اقتصادها يشكل 67 من اقتصاد المنطقة أي بدونها لا حديث عن وجود اقتصادي أو مالي مغاربي وهذه نقطة جد حساسة بأخذها بعين الاعتبار الأوروبيون والأمريكان وحتى العرب بدليل تواجد أكثر من 140 شركة عربية بالسوق الجزائرية.

وإجمالا فإن القوة المالية، الموقع الجيواستراتيجي، الإصلاحات والمشاريع الكبرى، المستوى العلمي والثقافي والأهم التسيير الرشيد جعل من الجزائر قوة اقتصادية وطنيا، إقليميا ودوليا يحسب لها ألف حساب

وتؤخذ بعين الاعتبار خلال المواعيد الدولية المالية الاجتماعية والاقتصادية على اعتبار أنها عضو اقتصادي قوي ولعل كل هذه العوامل ستساعد الجزائر لتكون في الموعد المنتظر في 2012 و2015.

جميلة.أ

عيوب الاقتصاد الجزائري:

شارف

أكد البنك العالمي في تقرير نشره في 14 نوفمبر الماضي عيوب الاقتصاد الجزائري جملة وتفصيلا. ورغم العبارات الموزونة والكلام الدبلوماسي، فإن التقرير يعيد تذكير نفس النقائص التي يتكلم عنها الأخصائيون منذ عهد طويل، مثل التبذير واستعمال الأموال في غير محلها وبطريقة غير منتظمة، مما يؤدي إلى الفساد والرشوة والكساد الاقتصادي رغم الأموال الطائلة التي يتم لإنفاقها.

وقال خبير جزائري بداية الشهر أن الواردات الجزائرية ستبلغ 27 مليار دولار خلال السنة الجارية، بعد أن جاوزت 21 مليار سنة 2006. وإذا تواصل ارتفاع الواردات على نفس الوتيرة، فإنها ستتجاوز 30 مليار دولار السنة القادمة، مما يعني حصة ألف دولار لكل جزائري. وقال نفس الخبير هذا الحجم للاستيراد كان من المفروض أن يضمن نموا اقتصاديا يفوق عشرة بالمائة سنويا، لكن الواقع يؤكد أن النمو لن يتجاوز خمسة بالمائة.

ويوضح هذا التحليل أن اكتساب أموال كثيرة لا يعني أن البلد غني، أو أن أهله يعيشون في ترف، ولا أنهم يستثمرون ليضمنوا مستقبل أبنائهم.

عكس ذلك، فإن كثرة الأموال أدت إلى ارتفاع كل الظواهر السلبية، مثلما يشير إليه تقرير البنك العالمي. ومن المفروض أن ينظر حكام البلاد إلى الفارق الشاسع بين حجم الأموال التي يتم إنفاقها مع ضعف النتائج التي تحصل عليها للبلاد ليعيدوا النظر في تصرفهم وطريقة استعمال الأموال. لكن البلاد حطمت المؤسسات التي يجب أن تدق ناقوس الخطر في مثل هذه الحالة، وقضت على كل الهياكل المستقلة التي من الممكن أن تدرس مثل هذه الانزلاقات وتقترح بديلا في طريقة التسيير، كما حققت معجزة أخرى تتمثل في تضييع الخبرة التي تراكمت في البلاد منذ عهد طويل. ولم يبق في البلاد إلى بيروقراطية تصنع الأرقام وتزوقها وتتحايل بها لإرضاء السلطان.

وبما أن الهياكل والمؤسسات الجزائرية أصبحت عاجزة عن تحديد الخلل في طريقة تسيير اقتصاد البلاد، فلم تبق إلا المؤسسات الدولية للقيام لهذا الدور الأساسي، ومن ضمنها البنك العالمي. وأشار البنك فعلا في تقريره إلى أنه من الضروري إصلاح النظام الوطني للاستثمار، وأن "المشاريع الكبرى تتطلب هيئات خاصة ذات خبرة كبيرة لمتابعتها". ويعني هذا الكلام صراحة أن نظام الاستثمار الحالي أصبح باليا لا ينفع، وأن الهيئات الجزائرية التي تتابع الاستثمار عاجزة ولا تملك الخبرة الضرورية.

ويشير التقرير إلى أن إصلاح الميزانية يتم بوتيرة "بطيئة جدا"، وأن "مستوى التأهيل لدى المكلفين بتطبيق المشاريع ضعيف جدا". وبكلام غير دبلوماسي، فإن إصلاح الميزانية مازال في النقطة الصفر، والمكلفين بالمشاريع لا يكسبون التأهيل لذلك وهو عاجزون عن القيام بمهمتهم. ويزيد

الوضع خطورة لما يشير التقرير إلى أن المشاريع لا تخضع للمقاييس التقنية المعمول بها، ولا تعرف متابعة، مما يدفع خبراء البنك العالمي إلى هذه الخلاصة القاسية: يجب صراحة التخلي عن بعض المشاريع رغم الشروع في إنجازها لأنه لا يمكن إنجازها، ولن تنفع، وستؤدي إلى مصاريف لا متناهية دون فائدة. وبناء على هذا التحليل، لا بد من التساؤل: ما مصير الأموال التي تصرف، خاصة وأن التقرير يشير إلى عدم نجاعة الاستثمارات العمومية؟ ما مصير الـ 150 مليار دولار التي أرادها بوتفليقة ميزانية للاستثمارات خلال عهدته الثانية؟ من الواضح أن أكبر ميزانية هي تلك المخصصة للتبذير. مما يدفع البنك العالمي إلى اقتراح سلسلة من التدابير، منها التحكم في المصاريف، والتعامل مع المشاريع بطريقة عقلانية، والأخذ بعين الاعتبار لقدرة البلاد في التحكم في الإنجاز، وغيرها من التوجيهات التقليدية التي يوصي بها البنك العالمي.

لكن توصيات البنك العالمي لن تؤد إلى نتيجة تذكر، لا لأنها غير جدية أو لأن أصحابها أخطئوا، لكن لأن خبراء البنك لا يأخذون بعين الاعتبار عاملا جديدا اخترعته الجزائر: إن نظام تسيير الاقتصاد الجزائري أصبح عاجزا عن أية مبادرة لتغيير الوضع. ولو كان قادرا على مراجعة الأخطاء لما ارتكب تلك الكبائر المتمثلة في مشاريع تصرف فيها أموال لا تحصى قبل أن يدرك أنها غير مجدية. إنه نظام يكتفي بتسجيل المشاريع وإبرام العقود ودفع المصاريف، لكنه لا يعرف كيف يدرس المشاريع ولا كيف يتحقق من جديتها ومنفعتها، ولا كيف يقوم بتقييمها، ثم كيف يراقب إنجازها ويتابع الأعمال ويكافئ المشروع الناجح ويعاقب على المشروع الفاشل. إنه نظام تسيير أصبح يكتفي بالإعلان عن المشاريع، وقيمتها

المالية التي تتجاوز قيمتها الحقيقية بكثير، ثم يعيد تقييمها مرتين أو ثلاث، قبل أن يدرك أنها كلفت البلاد أموالا باهظة وأنها لن تقدم المنفعة التي كانت منتظرة منها.

ويكفي أن نذكر الطريق السريع لنتأكد من ذلك. فحسب المعلومات المتوفرة لحد الآن، يتضح أن الكيلومتر الواحد من الطريق السريع في الجزائر سيعرف تكلفة تفوق ثلاث مرات تكلفة الكيلومتر في ليبيا، وأن الكيلومتر من الطريق السريع في الجزائر يعادل الكيلومتر من السكة الحديدية للقطار ذي السرعة العالية TGV في المغرب، مع العلم أنه لا مجال للمقارنة بين هذا وذاك...

ويؤدي هذا الوضع بدوره إلى سؤال آخر لا يمكن للبنك العالمي أن يتطرق إليه: كيف العمل لإقامة نظام لتسيير البلاد يسمح باستعمال الدينار في محله، واستثمار الدولار في مكانه لتكون له منفعة حقيقية للبلاد وللمجتمع؟ هذا سؤال سياسي، ويتطلب جوابا سياسيا خارج عن نطاق البنك العالمي. ع.ش

19 - تحذير جزائري لإسبانيا بشأن عقد الغاز بين البلدين

الحرة – واشنطن 27أبريل 2022

الجزائر أول مورد لإسبانيا بالغاز

وجهت الجزائر تحذيرا لإسبانيا بأن أي تغيير لوجهة الغاز الجزائري الذي يصلها قد يخل بالعقد المبرم بينهما، وهو فيما يبدو جزء من توتر متزايد بين البلدين بسبب دعم مدريد للمقترح المغربي للصحراء الغربية.

وفي بيان نقلته وسائل الإعلام الجزائرية، أكدت وزارة الطاقة والمناجم أن " كل تزويد بالغاز الطبيعي الجزائري الموجه لإسبانيا لأي وجهة غير منصوص عليها في العقد يعتبر إخلالا بأحد بنوده، مما قد يؤدي إلى إلغاء العقد الذي يربط شركة سونطراك الجزائرية بزبائنها الإسبان ."

ويأتي التحذير بعد أن تلقى وزير الطاقة الجزائري، محمد عرقاب، بريدا إلكترونيا من قبل نظيرته الإسبانية تبلغ فيه بقرار إسبانيا القاضي بالترخيص بالتدفق العكسي للغاز عبر أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي والشروع في العملية يكون بداية من اليوم أو الغد."

وكانت إسبانيا اتفقت مع المغرب على مساعدته في تأمين حاجياته من الطاقة من السوق الدولية عبر استعمال الأنبوب المغاربي المار من أراضيه، والذي سبق للجزائر أن أوقفت العمل به.

وأكتوبر الماضي، أمر الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، بعدم تجديد العمل بالأنبوب المغاربي المار بالمغرب إلى إسبانيا، بسبب ما وصفه بـ" الممارسات ذات الطابع العدواني من المملكة المغربية." وتقتصر إمدادات الغاز الجزائري لإسبانيا حاليا على أنبوب الغاز البحري "ميدغاز."

وأعلنت مدريد في 18 مارس دعمها خطة الحكم الذاتي المغربية في الصحراء الغربية، معتبرة إياها حاليا "الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية لحل النزاع ." واستنكرت الجزائر "تحول" موقف مدريد واستدعت في اليوم التالي سفيرها في إسبانيا. والسبت، قال تبون إن الجزائر "لها علاقات طيبة مع إسبانيا"، لكن الموقف الأخير لرئيس

الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشيز، من القضية الصحراوية "غير كل شيء."

وردا على تصريحات تبون، أكد وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس، الاثنين، أنه "لا يريد تأجيج خلافات عقيمة" مع الجزائر، مضيفا " أن "من بين كل هذه التصريحات، ما أحتفظ به هو الضمان الكامل لتزويد إسبانيا بالغاز الجزائري واحترام العقود الدولية." يذكر أن نحو ربع الغاز الذي استوردته إسبانيا في الربع الأول من العام كان مصدره الجزائر.

https://www.alhurra.com/algeria/2021/11/27/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B1%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA

20 - الاقتصاد الجزائري.. مؤشرات "إيجابية" لإنهاء التبعية لمداخيل المحروقات

الحرة / خاص – واشنطن 27نوفمبر 2021

بسبب تذبذب وضعها الاقتصادي تبعا لتذبذبات سوق النفط، تسعى الجزائر للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، والتي عطلت، وفق خبراء، عجلة التنمية في قطاعات أخرى ولاسيما، السياحة، والزراعة، والصناعة المتوسطة والخفيفة.

واعتاد الجزائريون، منذ عشرات السنين، على ترقب مؤشرات أسواق النفط، لجس نبض الاقتصاد الوطني، إذ إن المحروقات تمثل أكثر من 90 في المئة من الصادرات الجزائرية، و60 في المئة من مداخيلها.

وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول المصدرة للغاز والبترول، وهي الممول الرئيس لدول أوروبية عديدة ولا سيما، إسبانيا والبرتغال.

وبعد أن عانى الميزان التجاري الجزائري من عدم استقرار مزمن، منذ 2014، نتيجة تراجع أسعار الخام في الأسوق الدولية، ها هو الآن يشهد، لأول مرة منذ ست سنوات، منحنى إيجابيا، بفضل ارتفاع الأسعار خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وكان احتياطي الجزائر من العملة الصعبة قد انخفض بأكثر من 50 بالمئة، ومعه انخفض "صندوق ضبط الإيرادات"، المخصص لتغطية عجز الميزانية، من حوالي 20 مليار دولار في نهاية عام 2013 إلى نحو سبعة مليار دولار في 2017، وفقا لبيانات وكالة الاستخبارات الأميركية.

وأنشأت الجزائر "صندوق ضبط الإيرادات" لادخار عائدات النفط منذ نحو 20 عاما ويتضمن الإيرادات المحسوبة من الفارق بين سعر النفط المرجعي للبرميل وسعر السوق حيث يباع الخام بالفعل.

في عام 2020، أدى انخفاض سعر برميل النفط، في خضم انتشار وباء كورونا، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إثر تمسك الجزائر بسقف الإنتاج الذي فرضته منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وفق تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الذي يصدره صندوق النقد العربي.

وتراجع إنتاج النفط بالجزائر خلال الوباء، من 1023 ألف برميل يوميا في 2019، إلى 899 ألف برميل يوميا في عام 2020.

وأدى ذلك، وفق التقرير ذاته، إلى "انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.4 في المائة سنة 2020."

ويأمل الجزائريون في أن تستطيع بلادهم تخطي مرحلة اقتصاد الريع، وهو السعي الذي أكده، الجمعة، رئيس الحكومة أيمن عبد الرحمن، بقوله إن "الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بلغت مستوى لم تسجله البلاد منذ الاستقلال" وفق ما نقلته وكالة الأنباء الجزائرية.

ولم تتعد صادرات الجزائر خارج النفط لسنوات 2 مليار دولار وفقا للوكالة. لكن سنة 2021، شهدت ارتفاعا ملحوظا في نسبة الصادرات من غير المحروقات، بلغ 118 في المئة، وفقا لـ إحصائيات رسمية، للأشهر الثمانية الأولى من عام 2021.

شعار سياسي؟

وبلغت صادرات الجزائر من غير المحروقات، في نهاية شهر سبتمبر الماضي 3.4 مليار دولار. ومن المتوقع أن ترتفع إلى 4.5 مليار دولار نهاية السنة، وفقا لوكالة الأنباء الرسمية.

والجزائر هي ثاني أكبر منتج للنفط في أفريقيا، وسابع أكبر مصدر للغاز في العالم .

ومن دون أسعار نفط أو غاز مرتفعة، يتوجب على الحكومة الجزائرية الاعتماد على مصادر أخرى "هي في الغالب غير موجودة"، يقول أستاذ الاقتصاد في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في الجزائر، نور الدين حميتي.

وأضاف حميتي في اتصال مع موقع "الحرة" أن الحديث عن التخلص من التبعية للمحروقات ليس مؤسسا على معطيات ميدانية، بل هو شعار ترفعه السلطات المتعاقبة منذ الاستقلال.

وأشار إلى استعادة توازن الميزان التجاري، الذي ظل سليبا طيلة فترة تراجع الأسعار، بمجرد انتعاش سوق النفط.

وبحسب وكالة الأنباء الجزائرية، انخفض عجز الميزان التجاري للجزائر خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2021 إلى 926 مليون دولار، بنسبة بلغت 87.89 بالمئة مقارنة بالأشهر الثمانية الأولى من عام 2020، والتي بلغ فيها العجز 7.6 مليارات دولار.

ومن بين ركائز سياسة الجزائر للتخلص من التبعية لمداخيل النفط، الزراعة والسياحة. وهذان القطاعان، شهدا تحسنا ملحوظا خلال السنتين الماضيتين، وفق الخبير الاقتصادي، عبد المالك سراي.

ويعتقد سراي خلال حديث مع موقع "الحرة" أن الجزائر في "الطريق الصحيح"، وقال إن تصريح رئيس الحكومة مبني على معطيات واقعية، إذ استطاع القطاع الزراعي مثلا، "أن يصدر نحو 12 في المئة من منتوجه، وهو أمر غير مسبوق"، حسب قوله.

أما عن السياحة، فيرى سراي بأن الدولة أظهرت إرادة حقيقية في دعم المستثمرين في هذا القطاع، وقال إن "التوجيه السياسي في هذا الصدد ممتاز."

ولفت سراي كذلك، إلى أن هناك مشاريع صناعية وإلكترونية آخذة في التطور، في الجزائر، وهي بصدد دعم الدولة بمداخيل من العملة الصعبة.

وتابع قوله إن الجزائر استطاعت أن تصدر كميات كبيرة من منتوجها من الإسمنت والحديد وكل ما تعلق بالصلب والفوسفات، وقال إن "هذه الصادرات كلها خارج المحروقات، هي ليست كافية، لكنها تضعنا في السكة الصحيحة."

وأكد سراي أن وتيرة التصدير تلك يمكن أن ترفع مداخيل الجزائر خارج المحروقات بنحو 5 مليارات دولار، مضيفا أن هذه "مجرد بداية يمكن أن تخرج الجزائر جزئيا من التبعية للنفط، لكنها ليست كافية."

ويشير سراي إلى وجود عقبات تؤخر خطوات تقليل الاعتماد على قطاع النفط، ومنها البيروقراطية التي غالبا ما تجعل المستثمر يهرب من الجزائر حتى لو كان جزائريا "ناهيك عن الأجانب"، حسب قوله.

توقعات صندوق النقد

والاثنين الماضي، أعلن صندوق النقد الدولي، أن الاقتصاد الجزائري يتعافى تدريجيا من كوفيد -19 والصدمات النفطية في 2020 بعد أن أنهى مجلسه التنفيذي مشاورات "المادة الرابعة" مع حكومة البلاد.

وطبقا لاتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي، تعرف بمشاورات المادة الرابعة.

وقال الصندوق في بيان "من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد في 2021 و2022 لكن التوقعات لا تزال غير مؤكدة ومليئة بالتحديات."

وأكد الصندوق أن استجابة السلطات السريعة "ساعدت في التخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية للأزمة. وساعد التطعيم المعزز وإجراءات الاحتواء المستهدفة في إبطاء الموجة الثالثة من العدوى."

وأضاف "بعد انكماش بنسبة 4.9 في المئة في عام 2020، نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.3 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2021، مدفوعا بانتعاش أسعار النفط ومشتقاته وإنتاجها وتخفيف إجراءات الاحتواء ."

https://www.alhurra.com/algeria/2021/11/27/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B1%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***